التعليم وتحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر

إعداد

أ.م.د. فاطمة رمضان عوض النجار

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة كفر الشيخ

المُستَخلص

لقد تفاقمت المشكلات البيئيّة على المستويات العالميّة والمحليّة بصورة أسهمت في خلق الوضع الخطير الذي يعيش فيه الإنسان الآن، مما استدعى البحث عن أخلاق بيئيَّة عصريّة ترتبط باحترام الطبيعة والحفاظ عليها، ولا يمكن أن تُرَسَّخ هذه الأخلاق دون توعية جِدِّيّة تُظهِر للإنسان أهمية البيئة، ومدى ارتباطه بها، وتُكسِبه محبة واحترام كل مكونات البيئة، وتقع المسئوليّة الكبيرة هنا على التربية في ترشيد السلوكيّات، ومعالجة العادات والتقاليد السلبيّة، وتدريب الأبناء على آداب السلوك البيئيّ. ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة تربية الإنسان المصريّ بيئيًّا. وانطلاقًا من الجهود الدوليّة والمحليّة في مجال التحوُّل نحو فكر (الاقتصاد الأخضر)، هدف البحث الحالي إلى التعرف إلى متطلبات البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر؛ لتقديم تصوُّر مُقتَرَح لدور التعليم في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، وأوصت الدراسة بضرورة تبنّي الدولة لمشروع (نحو مجتمع آمن اقتصاديًّا وبيئيًّا)، يشارك في بلورة معالمه وإرساء أُسُسه وتحديد برامجه علماء الأزهر الشريف وخبراء التربية ورموز الفكر والثقافة ورجال الاقتصاد، وأن تسعى فلسفة مؤسَّسات التربية إلى إتاحة الفرصة والمجال لتطبيق وتفعيل آليات وعمليّات هذا المشروع. تضمين أهداف البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في أهداف التعليم العام. تصميم مقررات دراسيّة تحت مسمَّى (الاقتصاد الأخضر)، حيث يتم تدريس الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر ضمن محتوى المناهج التعليميّة، وأن تعمل المناهج

والمقررات الدراسيّة على توسيع دائرة الكيفيّة التي يمكن للطالب من خلالها الحصول على المعلومات والمعارف العلميّة والمعرفيّة. أن تتضمن المقررات الدراسيّة في نظام التعليم ككل القيم والمعتقدات الإيكولوجيّة وكذا الاتجاهات والميول التي توجه الإنسان نحو الحفاظ على البيئة وحمايتها.

الكلمات المفتاحية: التربية، البناء الإيكولوجيّ، الإنسان المصريّ، الاقتصاد الأخضر

Education and Achieving the Ecological construction of the Egyptian Citizen in light of the green economy

Abstract

Environmental issues have escalated at both global and local levels, contributing to the precarious situation in which humanity currently finds itself. This has necessitated the search for contemporary environmental ethics that emphasize respect for and preservation of nature. Such ethics cannot be solidified without serious awareness initiatives that highlight the importance of the environment, the extent of human interconnection with it, and foster love and respect for all components of the environment. A significant responsibility lies here with education to guide behaviors, address negative habits and traditions, and train children in environmental etiquette. This can only be achieved through a renewed ecological education for the Egyptian citizen. In light of international and local efforts towards a shift in thinking about the "green economy," the current research aims to identify the requirements for the ecological development of the Egyptian citizen in the context of the green economy. It seeks to propose a vision for the role of education in achieving the ecological development of the Egyptian citizen within this framework. The study employed a descriptive-analytical approach and recommends that the state adopt a project titled "Towards an Economically and Environmentally Safe Society," in which scholars from Al-Azhar, education experts, cultural figures, and economists participate in shaping its features, establishing its foundations, and defining its programs. The philosophy of educational institutions should aim to provide opportunities for the application and activation of the mechanisms and processes of this project. This includes integrating the objectives of ecological development for the Egyptian citizen into the goals of general education, designing curricula under the title "Green Economy," where topics

related to the green economy are taught within educational content, and ensuring that curricula expand the avenues through which students can acquire scientific and knowledge-based information. Furthermore, the educational system as a whole should incorporate ecological values and beliefs, as well as attitudes and tendencies that guide individuals towards environmental preservation and protection.

Keywords: education, ecological development, Egyptian citizen, green economy

مقدمة

في بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت قضايا البيئة والتنمية المستدامة أمورًا حيويّة لا غنى عنها في سياق التربية والتعليم. وتَعَدُّ مصر، بتاريخها العريق وتحدياتها الاقتصاديّة الحديثة، محورًا مهمًّا لدراسة تأثير الاقتصاد الأخضر على تحقيق البناء الأيكولوجيّ للإنسان المصريّ. وتتسارع الدول المتقدمة منها والنامي في وضع الخطط التنمويّة وإقامة المشروعات واستغلال الإمكانات والموارد كافة من أجل النهوض بالبنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبناء الاجتماعيّ والاقتصاديّ للإنسان المصريّ، والوصول إلى مكانة اقتصاديّة عالية، تُمَكِّنها من بناء الإنسان بها بناءً يرقى به إلى العيش في مجتمع دائم التغيُّر وسريع التبدُّل.

ومن ثم فقد اتجه العالم اليوم بخطوات متسارعة إلى خضرنة اقتصاده أو ما يسمَّى بالاقتصاد الاخضر، وذلك استجابة مُلِحَّة لمواجهة تفاقُم المشكلات البيئيّة التي أصبحت تشكِّل تهديدًا لاستمرارية الحياة البشريّة، وذلك من أجل أن يعيد تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصاديّة لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعيّة، وبما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي من شأنها أن تسهم بشكلٍ فعَّال في البناء الاقتصاديّ للإنسان المصريّ.

والاقتصاد الأخضر ليس بديلًا للتنمية المستدامة، بل ينبغي اعتباره وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (OECD, 2012, 10). فالاستدامة لا تزال هدفًا بعيد الأمد، ولكننا لا بُدّ أن نعمل على تخضير الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف، أيضًا لا بُدَّ أن ندرك أن الاقتصاد الأخضر لا يرتبط بالاقتصادات الأكثر تقدُّمًا فقط، ولكنه أيضًا حافز رئيس للنمو والقضاء على الفقر في البلدان النامية. فهو يدعو إلى نقل المجالات التي تركِّز عليها

الاستثمارات العامة والخاصة، والمحليّة والدوليّة، صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غيرالمستدامة، ومن المنتظر أن يوَلِّد هذا التحوُّل النمو الاقتصاديّ المستمر اللازم لإيجاد فرص عمل والحد من الفقر، والمساعدة في البناء الاقتصاديّ للإنسان المصريّ. بالإضافة إلى أنه يحوي في طيّاته الطاقة الخضراء التي يتم توليدها من الطاقة المتجددة إضافة إلى فرص هائلة لتوفير أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء، مما يؤدي إلى الحد من الفوارق الاجتماعيّة، مع ضمان النمو الاقتصاديّ المستدام (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٢١، ٣).

وفي خضم هذا التحوُّل يقع على عاتق التربية دورٌ كبير في تشكيل مخططات التنمية، حيث إنها تُعَدّ عامل حاسم في إستراتيجيَّات الإصلاح والتطوير والتقدُّم وبناء الإنسان بناء متكاملًا من خلال إعداد القوى البشريّة ذات المهارات والمعارف والتخصُّصات المتنوعة، وبالتالي المساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة.

إنَّ رأس المال البشريّ وما ينتجه من إبداع وابتكار وريادة أعمال هو أساس التطور والتنمية المستدامة، ومن ثم فإن بناء القدرات العلميّة والعمليّة وفق أحدث النظم التعليميّة والمهنيّة في غاية الأهمية نظرًا للتطورات التكنولوجيّة السريعة والمتلاحقة والتي تنعكس على طبيعة سوق العمل، ونوعيّة الوظائف المطلوبة لمواكبة الثورة الصناعيّة الرابعة. وبناء على ذلك، تُعَدُّ الاستثمارات في التعليم والتدريب والتأهيل لزيادة كفاءة العنصر البشريّ من أهم الاستثمارات التي تقوم بها الدولة لتؤسس لاقتصاد معرفيّ قادر على تحقيق الطموحات التنمويّة. من خلال توفير مجتمع قابل للتطور والتعلم بشكلٍ دائم (النجار، والمدهون، ٢٠٢٣، ٣٧).

ولهذا تتبوأ قضيّة بناء الإنسان مكان الصدارة بالنسبة لكل قضايا الإصلاح والتنمية، وهي قضيّة جديرة بالاهتمام؛ لأن الإنسان هو الوسيلة الرئيسة لكل إصلاح وتقدُّم وهو المستفيد الأول من هذا كله. فإذا ما أكتمل بناء الإنسان على نحو سليم متكامل، أدى رسالته بكفاءة وفاعلية، فيزيد الإنتاج، ويقل الفاقد، ويتحقق حُسن استثمار موارد الطبيعة، وبالتالي يُعَدُّ نماء العنصر البشريّ هو المكسب الحقيقيّ لأي مجتمع، فالمجتمع الناجح ليس المجتمع الذي يملك

المال والقوة والموارد والمصانع بقدر أنه المجتمع الذي ينجح في تكوين وتنمية أفراده عِلميًّا وخُلقيًّا وثقافيًّا وإيكولوجيًّا... إلخ. ويعتمد نجاح المجتمع في تنمية أفراده إيكولوجيًّا على توثيق الصلة بينهم وبين الطبيعة التي يعيشون فيها والذين هم جزء منها، بحيث يتحقق الوفاق بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، فيمتلك الإنسان مقومات تنظيمها، ويعي نقاط القوة والضعف فيها... ويتجه نحو الحفاظ عليها وحمايتها مما يتهددها من أخطار (القطب، ٢٠٠١، ١٥٥).

وفي ضوء كل ذلك فإن قضيّة إعادة بناء الإنسان المصريّ أصبحت مُلِحَّة في مواجهة التغيُّرات العالميّة المتسارعة خاصة إعادة البناء الإيكولوجيّ.. لإكسابه مقومات التعامُل الناجح مع الطبيعة التي يعيش فيها، ولتنمية وعيه بأبعاد الأزمة الإيكولوجيّة والقضايا التي تتعلق بها، وتنمية مهاراته وقدراته واستعداداته للمشاركة بفاعلية في الحفاظ عليها مما يتهددها من أخطار، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسَّسات التعليميّة في تحقيق البناء المتكامل للإنسان المصريّ (القطب، ٢٠٠١، ١٥٧).

مشكلة الدراسة

يركز الاقتصاد الأخضر على تعزيز آلية الربط بين الاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على سياسات اقتصاديّة فاعلة من أجل الحفاظ على البيئة والحد من تدهوُرها نتيجة التغيُّرات المناخيّة التي أصبحت تهدد الحياة البشريّة، ونظرًا لأن التربية تمثل القاعدة الاساسيّة للمجتمع وذلك بإكساب كل أفراد المجتمع من معارف ومهارات وقيم واتجاهات إيجابيّة، لضمان التنمية المستدامة وذلك باعتبارهم القوى البشريّة المُحَرِّكة لمؤسَّسات المجتمع مما يحقق التكيُّف مع مستجدات الحياة العصريّة.

ومع ثورة التقدُّم العلميّ والتكنولوجيّ، زادت قدرة الإنسان على إخضاع الطبيعة لإرادته ورغباته، فأطلق لنفسه العنان في تحقيق طموحاته وإشباع حاجاته، متخطيًا بذلك كل مبادئ التعامُل الأمثل مع الطبيعة... فاختلت العلاقة الإيكولوجيّة الأزليّة بين الإنسان والطبيعة ومن ثم ظهرت عديد من القضايا التي شكَّلت في مجموعها أزمة إيكولوجيّة عالميّة لها تأثيراتها على بيئة المجتمعات المحليّة، ومنها بيئة المجتمع المصريّ (القطب، ٢٠٠١، ١٥٧).

وانطلاقًا من أهداف أجندة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تتضمن هدف الاستدامة البيئيّة "نظام بيئيّ متكامل ومستدام" والذي تسعى الدوله لتحقيقة بالحفاظ على التنمية والبيئة معًا من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمنًا وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيُّرات المناخيّة وتعزيز قدرة الأنظمة البيئيّة على التكيُّف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعيَّة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبنِّي أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، حيث يسعى هذا الهدف إلى اتباع النمط التنمويّ العالميّ الرامي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعيَّة بتنوعها البيئيّ والبيولوجيّ، وإدارتها بتكامليّة واستدامة، في إطار السعي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصاديّ، وبما يحول دون استخدامها بشكلٍ جائر، وما يترتب على ذلك من تلوُّث الهواء والمياه وأضرار تلحق بكل الموجودات، كما يعمل هذا الهدف على تحفيز تبنِّي الأنماط الاقتصاديّة المبتكرة، مثل الاقتصاد الدائريّ والاقتصاد الأخضر، لفصل عمليّة تحقيق النمو الاقتصاديّ عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعيَّة والحد من هدر تلك الموارد واستهلاكها المستمر، وتوفير فرص عمل جديدة في ما يعرف بالوظائف الخضراء (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، ٢٠٢٢، ٨).

ومستهدفات المبادرة الرئاسيّة "بداية جديدة لبناء الإنسان" تتسق مع المفهوم الشامل لحقوق الإنسان لتوفير حياة كريمة لائقة يتمتع فيها المواطن المصريّ بجميع حقوقه من صحة وتعليم وفرص عمل وسكن وخدمات ومرافق وتوعية ورعاية اجتماعيّة وخدمات رياضيّة وثقافيّة وغيرها، حيث تستهدف إتاحة طريق للمواطن المصريّ نحو التنمية الذاتيّة، والصحيّة، والتعليميّة، والرياضيّة، والثقافيّة، والسلوكيّة، من أجل تقديم مواطن صحيح متعلم، متمكن، قادر، واع، ومثقف للمجتمع (الجندي، ٢٠٢٤).

ويُعَدُّ نماء العنصر البشريّ لأية أمة من الأمم هو المكسب الحقيقيّ لها، لذا فالدولة الصحيحة في جوهرها، ليست الدولة التي تعتمد على ثرواتها التي لا تنتهي، أو التي تسعى إلى بناء جيش قويّ لا يقهر، أو الدولة الغنيّة بمواردها الطبيعيَّة، أو بمصانعها الضخمة العالية، وإنما هي الدولة التي تستطيع أن تنمّي أفرادها علميًّا وسلوكيًّا وانفعاليًّا واجتماعيًّا... أي الدولة

التي تبني رأسمالها البشريّ، ولقد فطنت دول متقدمة كثيرة إلى ذلك، وحيث إن طاقات البشر، تمثل المورد الأول والأهم، لذا فإن تنمية هذه الطاقات للاستفادة منها في نواحي النشاط الإنسانيّ كافة يُعَدُّ محور التنمية الأساسيّ، الذي يتبلور في: بناء البشر القادرين على الاضطلاع بالمهام التنمويّة الأساسيّة. وإقامة وتنسيق عمل الأشكال المؤسَّسيّة للتنظيم الاجتماعيّ، الضروريّة لتوظيف هؤلاء البشر في آداء مهامهم التنمويّة بكفاءة.

وتتسع عمليّة بناء الإنسان المصريّ وتتنوع لتشمل –إلى جانب بنائه سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا– بنائه إيكولوجيًّا، باعتبار أن البناء الإيكولوجيّ للإنسان يتضمن نشاطات الإنسان المتنوعة في البيئة المحيطة الذي ينتمي إليها والتي تؤثِّر فيه ويؤثِّر فيها، ويرجع الاهتمام بإعادة البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ الآن إلى تعاظُم الأزمة الإيكولوجيّة التي يواجهها الإنسان في كل مكان، وفقًا لطبيعة الظروف التي يمر بها المجتمع، ولمستوى المعيشة، ولدرجة التحضُّر، ولانتشار عمليّات التصنيع، وللأخذ بآليات التكنولوجيا، ولانتشار التخلُّف بآفاته الثلاث (الفقر . الجهل . المرض)، والإنسان المصريّ يواجه أزمة إيكولوجيّة متعددة الأطراف لها سلبيّاتها وتأثيرها على مكانة المجتمع المصريّ في العالم وعلى بنية النظام الاجتماعيّ المصريّ ككل.

وفي ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور التعليم في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر؟

وتتطلب الإجابة عن السؤال السابق الإجابة عن الأسئلة الفرعيّة الآتية:

١. ما الإطار الفكريّ للاقتصاد الأخضر؟
٢. ما الإطار المفاهيميّ للبناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ، وما دواعي تحقيقه في ضوء الاقتصاد الأخضر؟
٣. ما متطلبات البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر؟
٤. ما التصوُّر المُقتَرَح لدور التعليم في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر؟

أهداف الدراسة

تمثَّلت أهداف الدراسة الحالي في ما يلي:

١. التعرف إلى الإطار الفكريّ للاقتصاد الأخضر.
٢. تحديد الإطار المفاهيميّ للبناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ، ودواعي تحقيقه في ضوء الاقتصاد الأخضر.
٣. الوقوف على متطلبات البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر.
٤. تقديم تصوُّر مُقتَرَح لدور التعليم في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر.

أهمية الدراسة

اتضحت أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

١. التأصيل النظريّ لمفهوم الاقتصاد الأخضر وهو من المفاهيم الاقتصاديّة الحديثة، وكذلك ندرة البحوث التربويّة التي تناولت هذا المفهوم.
٢. إنماء الوعي بأهمية إعادة البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر.
٣. تحفيز المسئولين نحو اتخاذ القرار المناسب حول قضايا المجتمع الإيكولوجيّة.
٤. تقديم تصوُّر مُقتَرَح لدور التعليم في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر.

منهج الدراسة

طبقًا لطبيعة الدراسة الحالية فإنها استخدمت المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي لا يقف عند حدود الوصف، وإنما يمتد لتفسير البيانات وتحليلها واستنباط دلالات ذات مغزى منها.

مصطلحات الدراسة

- **الاقتصاد الأخضر**: يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programmed (UNEP)" الاقتصاد الأخضر، بأنّه نظام أنشطة اقتصاديّة تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، ويفضي في الأمد البعيد

إلى تحسُّن رفاه البشر، ولا يُعَرِّض –في الوقت نفسه– الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئيَّة أو حالات ندرة إيكولوجيّة كبيرة.

- **البناء الإيكولوجيّ:** تبنَّت الدراسة التعريف التالي: عملية منظمة ذات مغزى تربويّ من شأنها إكساب الإنسان القيم والمعتقدات والمعارف والمدركات الإيكولوجيّة، وتنمية وعيه بمقومات النظام الإيكولوجيّ، وتبث فيه مشاعر الولاء والانتماء والاعتزاز بالبيئة التي يعيش فيها، وتدفعه للمشاركة بفاعليّة في الحفاظ عليها وترشيد التعامُل مع مواردها وحمايتها مما يتهددها من أخطار... إلخ (القطب، ٢٠٠١، ١٦٠).

وتُعرِّف الدراسة الحالية **البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر إجرائيًّا بأنها:** جملة القيم والمعارف والمهارات والاتجاهات الإيكولوجيّة التي تمكن الإنسان المصريّ –إذا تم تشكيله على أساس منها– من القيام بواجباته المنوطة به مثل المحافظة على البيئة وحمايتها مما يتهددها من أخطار، وتنمية خيراتها، والوقوف ضد استنزاف مواردها وثرواتها، وتنمية وعيه بالبناء الحضاريّ لمجتمعه، وبأبعاد الأزمة الإيكولوجيّة التي تواجه المجتمع بما تحتويه من قضايا، وتدفعه نحو المشاركة الفعَّالة لمواجهة الأزمة بتداعياتها، ولا يُعَرِّض –في الوقت نفسه– الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئيَّة.

الدراسات السابقة

تعدَّدَت الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد الأخضر خاصة لحداثة هذا المصطلح وتنوعت الدراسات في مجال الاقتصاد والسياسة والتربية والجغرافيا، وسوف تعرض الدراسة الحالية لبعض منها والأكثر ارتباطًا بها ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ما يلي:

أولًا: دراسات تناولت مصطلح الاقتصاد الأخضر

دراسة جمال الدين (٢٠١٤) بعنوان: "الاقتصاد الأخضر.. المفهوم.. والمتطلبات في التعليم"

هدفت الدراسة تعرُّف مفهوم الاقتصاد الأخضر ومتطلباته وتقديم مقترحات لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ، وكان من أهم المقترحات لتطوير التعليم في ضوء الاقتصاد الأخضر: إعطاء البرامج التعليميّة توجُّهات جديدة تغطي مبادئ الاقتصاد الأخضر عبر تطوير وتحديث البرامج القائمة، وتقييمها للوقوف

على مدى تغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر، عبر تحديد نقاط الضعف في الكتب بجميع المقررات والتخصُّصات القائمة لمعالجتها وتعزيز نقاط القوة وإعطاء توجُّهات جديدة للبرامج وذلك بإشراف خبراء ومتخصصين. الاهتمام بإنشاء مراكز تدريب نموذجيّة بالتعاوُن مع مؤسَّسات المجتمع المحليّ لتدريب الطلاب للارتقاء بمهاراتهم المهنيّة والمعرفيّة والذهنيّة في المجالات المختلفة ليكونوا قادرين على استخدام تقنيات ملائمة للبيئة وتشغيل واختيار وصيانة المعدات بطريقة آمنة للبيئة ومحافظة على الطاقة.

دراسة مديحة فخري محمد (٢٠١٧) بعنوان: "تصوُّر مُقتَرَح لدور الجامعات المصريّة في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر رؤيّة تربويّة"

هدفت الدراسة تعرُّف ملامح مفهوم الاقتصاد الأخضر، وحصر مظاهر الاهتمام العالميّ بدور التعليم في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومعرفة التحديات المجتمعيّة في مصر التي تجعل من تبنِّي الاقتصاد الأخضر ضرورة مُلِحَّة، واستخدمت المنهج الوصفيّ في توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر ومظاهر الاهتمام ببعض مشكلات المجتمع المحليّ، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصوُّر مُقتَرَح بينت من خلاله أهداف التصوُّر وآليات تحقيقه، ومعوقات التصوُّر المُقتَرَح، وكيفية التغلب على معوقات تطوير دور الجامعات في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر.

دراسة أيسم محمدي (٢٠١٨) بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجُّه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجًا"

هدفت الدراسة إلى تعرُّف الاتجاهات الحديثة للتعليم الجامعيّ في التوجُّه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وبيان أوجه الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في دمج الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائف الجامعات المصريّة، واستخدمت المنهج الوصفيّ كونه ملائم للبحث، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاستفادة من الاتجاهات والتجارب في عمليّة دمج الاقتصاد الأخضر بالجامعات المصريّة، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس لدعم الاقتصاد الأخضر، ونشر ثقافة الاقتصاد الأخضر بين أفراد المجتمع.

دراسة فتيحة الجوزيّ (٢٠١٨) بعنوان: "الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر"

هدفت الدراسة إبراز الدور الذي يؤديه الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ذلك أن هذا الاقتصاد يحقِّق في ذات الوقت الاستخدام العقلانيّ للموارد الاقتصاديّة المحدودة، ويحفظ البيئة من المخاطر التي تتعرض لها باستمرار ويزيد من مُعدَّل النمو الإيكولوجيّ، واستخدمت المنهج الوصفيّ في توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر، والجهود الجزائريّة في حماية البيئة وبعث الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى توضيح الآليات والتدابير اللازمة لحماية البيئة قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة سمر هارون (٢٠١٩) بعنوان: "الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين"

هدفت الدراسة تعرُّف واقع توجُّه الجامعات الفلسطينيّة نحو الاقتصاد الأخضر، ومعرفة مكانة الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ؛ لتوضيح أثر الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل التجارب الناجحة بهدف الاستفادة منها، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر مُحَرِّك رئيس لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين من خلال الحد من ظاهرة الفقر، واستحداث وظائف جديدة، وأن فلسطين تتمتع بموارد طبيعيَّة وبشريّة، ولكنها غير مستثمرة.

دراسة بسيوني (٢٠٢٠) بعنوان: "دور البحث العلميّ كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصاديّة"

هدفت الدراسة إلى التطرُّق إلى معرفة متطلبات الاقتصاد الأخضر لإمكانية تهيئة المناخ لتطبيقه، وبيان أهمية التوجُّه إلى الاقتصاد الأخضر كانعكاساته الإيجابيّة على النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، وتوضيح دور البحث العلميّ ومراكز البحوث العلميَّة في دعم التوجُّه إلى الاقتصاد الأخضر، ومعرفة أسباب تراجُع البحوث العلميّة ومراكز البحوث عن مساهمتها في حل قضايا المجتمع، وضعف ارتباطها بخطط التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعرض نماذج لتجارب ناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر في بعض الدول العربيّة

والمتقدمة، وتقديم مقترحات ورؤيّة مستقبليّة للنهوض بالبحث العلميّ وآليات العمل لمواكبة التغيُّرات وتهيئة البيئة الاقتصاديّة للتحوُّل إلى النموذج الجديد (الاقتصاد الأخضر) لتحقيق التنمية الاقتصاديّة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج متعددة منها: أن التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر يرفع معدلات التنمية الاقتصاديّة، فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحليّ الإجماليّ في مصر لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ ٣,٥% ازداد إلى ٦,٥% عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كما أحرزت مصر وبعض الدول العربيّة تقدُّمًا ملحوظًا في مؤشِّرات الأداء الأخضر ومؤشِّرات الأداء البيئيّ على المستوى العالميّ والعربيّ. وانتهت الدراسة بعدة توصيات منها: وضع إستراتيجيّة شاملة للانتقال إلى اقتصاد أخضر تشترك فيه جميع قطاعات الدولة وإعطاء الأولويّة للمشروعات الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح وتدوير النفايات.

دراسة المركز القوميّ للبحوث التربويّة والتنمية (٢٠٢١) بعنوان: "تصوُّر مُقتَرَح لتطوير التعليم الفنيّ الصناعيّ في مصر في ضوء الاقتصاد الأخضر"

هدفت الدراسة إلى التعرُّف إلى مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر في التعليم الفنيّ الصناعيّ في مصر؛ لتلبية التعليم الفنيّ الصناعيّ وبيئة التعلم حتى تصبح خضراء. المتطلبات الوظيفيّة الجديدة من خلال تقديم تصوُّر مُقتَرَح يتناول تطوير الأهداف والتخصصات والمناهج والمعلمين والمدربين في المدارس. وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير التعليم الفنيّ عمليّة مستمرة لمواكبة التغيُّرات المتسارعة في كل وسائل الإنتاج الصناعيّ الأخضر، والحصول على فرصة عمل خضراء في المستقبل. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير التعليم الفنيّ الصناعيّ في مصر في ضوء الاقتصاد الأخضر متضمنًا الفلسفة والأهداف والأسس والمرتكزات وإجراء التنفيذ والضمانات، كما أوصى بضرورة مشاركة جميع المعنيين من رجال الأعمال والتعليم الفنيّ بوضع خطة عمل لخضرنة جميع تخصصات التعليم الفنيّ بجميع أنواعه في مصر.

دراسة عيد، وفوزي (٢٠٢١) بعنوان: "دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠"

تتناولت هذه الدراسة إمكانية المضي نحو الاقتصاد الأخضر والاعتماد في الصناعة والاستثمار على الطاقات الجديدة والمتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسيّة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتي تصاحبها آثار بيئيَّة نظيفة وغير ضارة وآثار اجتماعيّة لإعادة التوازن البيئيّ وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وذلك باتباع المنهج الوصفيّ المقارن، والمنهج الاستقرائيّ، والمنهج التحليليّ، وذلك من خلال تناول ماهية الاقتصاد الأخضر، وماهية التنمية المستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ارتفاع تكلفة التدهوُّر البيئيّ في البلدان العربيّة والتي تبلغ سنويًّا خمسة وتسعين مليار دولار؛ أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحليّ الإجماليّ، وأوصت الدراسة باستخدام مؤشِّرات التنمية المستدامة في إطار الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وأن تكون تلك المعلومات متاحة في الوقت المناسب.

دراسة الهيتيّ (٢٠٢٢) بعنوان: "الاقتصاد الأخضر: المبادئ والتطبيقات"

هدفت الدراسة إلى التعرُّف إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر ومكوناته وفوائده وأهم تطبيقاته، علاوة على بيان ترتيب الدول في الاقتصاد الأخضر من خلال مؤشِّر الاقتصاد الأخضر وأشارت الدراسة إلى أن عمليّة تحقيق التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر تتطلب من الحكومات القيام بالخطوات التالية: تبنِّي آليات الاقتصاد الأخضر من خلال التحوُّل نحو استخدام الطاقة الشمسيّة في توليد الطاقة الكهربائيّة بدلًا من استخدام مولدات الديزل، فتكلفة استخدام الخلايا الشمسيّة أقل، بالاضافة إلى كونها طاقة نظيفة ويمكن تخزينها واستخدامها في مختلف مناحي الحياة. يتطلب التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر مراجعة السياسات الحكوميّة وإعادة تصميمها لتحفيز التحوُّلات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والشراء والاستثمار. يتطلب التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر تغييرات تكنولوجيّة وتنظيميّة وثقافيّة جذريّة تحظى بدعم محليّ كبير، علاوة على تطبيق الاشتراطات البيئيّة عند إقامة المشروعات لا سيَّما الصناعيّة وذلك

للتقليل من مخاطر الاقتصاد البنيّ. ضرورة إيلاء موضوعات أخلاقيّات العلوم والتكنولوجيا الخضراء الاهتمام اللازم، حتى يتم وضع أطر نقل التكنولوجيا بما يحمي أمن الدول المتلقيّة لهذه التكنولوجيات من أي أضرار محتملة، وذلك من خلال وضع برامج رفع قدرات مكثفة في القطاعات التي سيتم اختيارها لنقل التقنيات إليها.

دراسة بنوان (٢٠٢٢) بعنوان: "الجامعة وتمكين الانتقال للاقتصاد الأخضر في ضوء الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠م.. تصوُّر مُقتَرَح"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور الجامعة في تعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر في ضوء الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠م، وتحديد أدوار ووظائف الجامعة في ضوء مصطلح الاقتصاد الأخضر، والتعرُّف إلى أهم معالم بناء التصوُّر المُقتَرَح لتفعيل دور الجامعة في تمكين الانتقال للاقتصاد الأخضر، وذلك باستخدام الدراسة للمنهج الوصفيّ التحليليّ باعتباره أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اتجاه مصر إلى الاقتصاد الأخضر، وقامت بوضع الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠، لتخطيط وإدارة تغيُّر المناخ على مستويات مختلفة، ودعم تحقيق غايات التنمية المستدامة، وأهداف رؤيّة مصر ٢٠٣٠، باتباع منهج مرن ومنخفض الانبعاثات، ووضع وسائل للحد من أسباب تغيُّر وانتهت الدراسة بأهم التوصيات منها وضع تصوُّر مُقتَرَح لتفعيل دور الجامعة في تعزيز متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر في ضوء الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠م، ورصد التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الأخضر في مصر والوطن العربيّ.

دراسة عبدالحميد (٢٠٢٢) بعنوان: "الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"

تناولت الدراسة دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إلى جانب قياس أثره على النمو الاقتصاديّ، باستخدام بيانات مقطعيّة لعدد ١١٠ دولة لعام ٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامليّة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث تُعَدُّ إحدى الآليات لتنشيط الاقتصاد العالميّ بعد الأزمات العالميّة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال خلق نوع من التكامُل بين النمو الاقتصاديّ والتنمية المستدامة وحماية البيئة. وأوصت

الدراسة بإطلاق المشروعات الخضراء من خلال إقامة مشروعات جديدة للتنمية الاقتصاديّة تركز على البُعد البيئيّ، وهو ما يسهم في تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون، إلى جانب وضع إستراتيجيّة للتنمية الصناعيّة منخفضة الكربون، والتوسُّع في استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعيّ.

دراسة عمرو مصطفى أحمد حسن (٢٠٢٢) بعنوان: "تصوُّر مُقتَرَح لدور تعليم الكبار في دعم التحوُّل نحو الاقتصاد على ضوء أهداف التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة الكشف عن دور تعليم الكبار وبرامجه في دعم التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر على ضوء أهداف التنمية المستدامة، وتعرُّف الإطار المفاهيميّ للاقتصاد الأخضر، والأُسُس النظريّة للتنمية المستدامة وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر، من خلال عرض النماذج العالميّة الرائدة في التحوُّل للاقتصاد الأخضر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ، وكانت عينة الدراسة من عمداء الكليّات ونوابهم، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات المصريّة: القاهرة، حلوان، الإسكندرية، أسيوط، وتوصلت الدراسة إلى أهمية دمج أنشطة وبرامج تعليم الكبار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل مرحلة التعليم العالي، مع وجود برامج وأنشطة تتعلق بالاستدامة والاقتصاد الأخضر خارج الحرم الجامعيّ، وأهمية الأنشطة التي يمكن دمجها في مناهج التعليم النظاميّ، وهي الأنشطة التي تدعم التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر على ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سوف يعود بالفائدة على المجتمع المصريّ من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولصانعي القرار بوزارة التعليم العالي.

دراسة حمادة محمد قاسم (٢٠٢٤) بعنوان: "التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة المصريّة"

هدفت الدراسة إلى التعرُّف إلى ماهية التغيُّرات المناخيّة وآثارها في مصر وكذلك التعرُّف إلى ماهية الاقتصاد الأخضر وأهدافة وآلية التحوُّل إليه ومؤشِّرات قياسه وأيضًا التعرُّف إلى جهود مصر لتعزيز التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر ومستوى آدائها في مؤشِّراته وتحديد أهم التحديات التي تواجه مصر في تحوُّلِها نحو الاقتصاد الأخضر، وتم استخدام المنهج

الاستنباطيّ وذلك في ما يتعلق بمشكلة التغيُّرات المناخيّة والاقتصاد الأخضر، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليليّ الوصفيّ لدراسة واقع الاقتصاد الأخضر ومؤشِّراته في مصر وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: يُعَدُّ مؤشِّر الاقتصاد الأخضر العالميّ (GGEI) ومؤشِّر الأداء البيئيّ (EPI) من أبرز مؤشِّرات قياس و تقييم مستوى جهود الدول المبذولة لخضرنة اقتصاداتها. تولي مصر أهمية كبيرة لدعم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها مواجهة التغيُّرات المناخيّة في إطار رؤيّة مصر ٢٠٢٣٠. تتمتع مصر بفرص استثماريّة متعددة بمجالات الاقتصاد الأخضر خاصة بمجال الطاقة المتجددة. نفذَّت مصر عديد من المشروعات والمبادرات القوميّة الخضراء بعدة قطاعات والتي تتوافق مع معايير الاستدامة البيئيّة في تحوُّلها نحو الاقتصاد الأخضر.

ثانيًا: دراسات تناولت بناء الإنسان المصريّ

دراسة القطب (١٩٩٦) بعنوان: "المتطلبات التربويّة لبناء الإنسان في المجتمع المصريّ"

هدفت الدراسة الوقوف على المتطلبات التربويّة لبناء الإنسان في المجتمع المصريّ، من خلال الوقوف على طبيعة الإنسان في بعض الفلسفات التربويّة، طبيعة الإنسان في ضوء أبعاد التقدُّم العلميّ والتكنولوجيّ، رصد تغيُّرات الواقع المصريّ في إطار التغيُّرات العالميّة، استقراء صفات الإنسان المصريّ الذي يستنبطن خصائص المجتمع ومقومات العصر. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات والآليات التربويّة لبناء الإنسان في المجتمع المصريّ.

دراسة القطب (٢٠٠١) بعنوان: "التربية وإعادة البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في فِكر جمال حمدان دراسة جيوبوليتيكيّة"

هدفت الدراسة إبراز ملامح فِكر "جمال حمدان" الإيكولوجيّ وتجسيده في إعادة البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ، وتحديد أبعاد الأزمة الإيكولوجيّة التي يعاني منها الإنسان المصريّ، وكذلك رصد أُسُس وأهداف البناء الإيكولوجيّ في فِكر حمدان بالإضافة إلى التفعيل التربويّ لإعادة هيكلة البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ كما يبدو في فِكر "جمال حمدان"، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وأوصت الدراسة بضرورة تضمين أهداف البناء

الإيكولوجيّ عند "حمدان" في أهداف التعليم العام وإحياء فِكر "جمال حمدان" بعمل مزيد من الدراسات الأخرى في المجالات الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة، فهذه المجالات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بفكره الإيكولوجيّ، والتأكيد على مشاركة وسائل الإعلام من خلال المسرح والسينما بفاعليّة في إبراز أبعاد الأزمة الإيكولوجيّة التي تواجه الإنسان المصريّ وأن تقترح بعض الحلول المناسبة لها.

دراسة القطب وغازي (٢٠١٢) بعنوان: "المتطلبات السياسيّة لبناء الإنسان الحُرّ في المجتمع المصريّ"

هدفت الدراسة الوقوف على متطلبات البناء السياسيّ للإنسان الحُرّ في المجتمع المصريّ واشتقاق الأهداف التربويّة المترتبة على المتطلبات السياسيّة لبناء الإنسان الحُرّ في المجتمع المصريّ ومن ثم تحديد آليات التعليم لتحقيق المتطلبات السياسيّة وبناء الإنسان الحُرّ في المجتمع المصريّ.

وتنتظم الدراسة الحالية في المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار الفكريّ للاقتصاد الأخضر

جاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعريف جديد سماه الاقتصاد الأخضر وقام بتوصيفه على أنه: نوع من الاقتصاد الذي يعتمد على استخدام الموارد بشكلٍ فعَّال مما يساهم في الحد من المخاطر البيئيّة الموجودة بالفعل والمتوقع وقوعها. وعلى مستوى التنمية يمكن تعريفه بأنه اقتصاد موجَّه نحو زيادة نمو الفرد وزيادة رفاهيته من خلال الالتزام بالعمل على استثمار الموارد بالطريقة التي من شأنها تقليل الانبعاثات الكربونيّة والتلوث، ومنع تدهوُر النظام البيئيّ وفقدان التنوُّع البيولوجيّ.

ويُعَدُّ الاقتصاد الأخضر بحسب النشرة الأسبوعيّة للاتحاد المصريّ للتأمين، أحد الأدوات التي يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، وفي الوقت نفسه إذا تم العمل عليه بالصورة الصحيحة فسوف تتزايد نسبة الطلب على الخدمات والسلع الخضراء وأدوات التمويل والابتكارات والاختراعات المختلفة.

وخلال العقود الأربعة الماضية، أدى ظهور أزمات عالميّة ممتدة ومترابطة إلى إجراء تحليل متعمق للنماذج الاقتصاديّة الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاهية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصّل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها. والمقاييس التقليديّة للأداء الاقتصاديّ، التي تركز تركيزًا كبيرًا على الناتج المحليّ الإجماليّ، ولا تظهر التفاوت الاجتماعيّ المتزايد والمخاطر والمسئوليّات البيئيّة المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة حيث يستهلك النشاط الاقتصاديّ في الوقت الحاضر كمِّيَّة من الكتلة الأحيائيّة تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يحد من خدمات النظم الإيكولوجيّة التي تُشَكِّل عنصرًا رئيسًا من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى استمرار وتفاقُم الفقر والتفاوتات الاقتصاديّة. كما تسبَّب هذا النشاط في آثار خارجيّة، مثل التلوث وتغيُّر المناخ وندرة الموارد الطبيعيَّة تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجيّة على توليد الثروة وضمان الرفاه البشريّ، وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر، استجابة لهذه الأزمات المتعددة، وسعيًا إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصاديّ، من أجل نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمحليّة والدوليّة نحو القطاعات الخضراء الناشئة، وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وينتظر أن يولد هذا التحوُّل النمو الاقتصاديّ المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها (United Nations Economic Commission for Africa, 2012).

أولًا: مفهوم الاقتصاد الأخضر

لقد برز مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى العالميّ في سنة ٢٠١٢ عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في "ريو دي جانيرو، البرازيل"، وكان المحور الرئيس لموضوعاته: "اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". وأقرت الوثيقة الختاميّة "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/RES/66/288) وجود "نُهُج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، وفقًا لظروفه وأولوياته، لتحقيق التنمية المستدامة" (الفقرة ٥٦)، وسلَّطت الأضواء على نهج الاقتصاد الأخضر كأداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة (جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٦، ٣).

وقد أظهر التقرير التجميعيّ للمشروع (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٥)، المعنون: المسارات العديدة لتحقيق التنمية المستدامة: النتائج الأوليَّة من بلدان نصف الكرة الجنوبيّ، أن النُهُج الوطنيّة الأربعة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كانت كالتالي (جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٦، ٤-٥):

- نَهج "اقتصاد الاكتفاء".
- نهج "الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر"؛ تتبعه جنوب إفريقيا
- نَهج "الحضارة الإيكولوجيّة".
- نَهج "العيش بحالة جيدة في انسجام وتوازُن مع أُمّن الأرض".

ويستخدِم مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل لتحقيق الصلاح في أحوال المواطنين الأشد ضعفًا وللنهوض نحو اقتصاد الكفاءة في استخدام الموارد والمنخفض الاستهلاك في الكربون، وبالقيام بذلك فإنه يركِّز على تخفيف حدة الفقر وعلى النمو المنصِف عند تنفيذ سياسات ونقل الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء في الاقتصاد وخلق وظائف لائقة ومستدامة.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment (Programmed UNEP) الاقتصاد الأخضر Green Economic بأنه: "نظام أنشطة اقتصاديّة تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، ويفضي في الأمد البعيد إلى تَحَسُّن رفاه البشر، ولا يُعَرِّض -في الوقت نفسه- الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئيَّة أو حالات ندرة إيكولوجيّة كبيرة".

ويعرِّف مكتب العمل الدوليّ الاقتصاد الأخضر أنه: "الاقتصاد الذي يهدف إلى رفاهية الإنسان والإنصاف الاجتماعيّ إلى جانب القيام بالاستثمارات البيئيّة كمحركات لتوليد الدخل واستحداث فرص عمل، كما أن الاقتصاد الأخضر هو أحد الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة (مكتب العمل الدوليّ، ٢٠١٣، ١٦).

وتعرِّف الإدارة العامة لاقتصاديّات البيئة (٢٠١٦) الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشريّ والإنصاف الاجتماعيّ مع العناية –في الوقت نفسه– بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئيّة".

ويُعَرَّف الاقتصاد الأخضر بأنه أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصاديّة السريعة النمو والذي يقوم أساسًا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديّات الإنسانيّة والنظام البيئيّ الطبيعيّ (أبوالسعد، ساندي، ٢٠١٧، ٢).

وعرفته (بنوان، ٢٠٢٢، ٤٨) بأنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في مستوى معيشة الإنسان ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئيّة وندرة الموارد الإيكولوجيّة ويزيد من كفاءة استخدام الموارد الطبيعيَّة".

وترى اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) أن الاقتصاد الأخضر يُعبِّر عن منظور جديد لعلاقة الترابُط بين الأبعاد الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهوم جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يُكَرِّس التكامُل بين أبعادها الثلاثة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

وعرَّف كارل (Burk hart Karl) الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد يعتمد على ستة قطاعات رئيسة، هي: الطاقة المتجددة، البناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإدارة المخلفات، وإدارة الأراضي، كما أنه موجَّه نحو زيادة نمو الفرد وزيادة رفاهيته من خلال التزام الجميع، سواء القطاع العام أو الخاص، بالعمل على استثمار الموارد بالطريقة التي من شأنها تقليل الانبعاثات الكربونيّة والتلوث، ومنع تدهوُر النظام الإيكولوجيّ، وفقدان التنوُّع الأحيائيّ.

يُعرَّف الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تَحَسُّن في رفاهية الإنسان، والمساواة الاجتماعيّة في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئيّة وندرة الموارد الإيكولوجيّة (Nations Economic Commission for Africa, 2012, p18).

كما يُعرَّف كذلك أنه اقتصاد الطاقة النظيفة، ويتكون من أربعة قطاعات، هي: (الطاقة المتجددة، الطاقة الشمسيَّة، طاقة الرياح، والطاقة الحراريّة الأرضيَّة)، المباني الخضراء كفاءة الطاقة التكنولوجيّة، البنية التحتيّة كفاءة في استخدام الطاقة والنقل، إعادة تدوير وتحويل النفايات إلى طاقة (الحبيب، ونصيرة، ٢٠١٤، ٩٢). ويهدف الاقتصاد الأخضر كذلك إلى تعزيز الترابُط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى وذلك استنادًا إلى سياسات اقتصاديّة فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيُّرات المناخيّة التي باتت تُهدِّد الصحة والحياة بصفة عامة والسعي للقضاء على الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة (علي، وبلقاضي، ٢٠٢٣، ١١٥).

من خلال ما سبق يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر هو أحد التحديات التي تواجه العالم، وفي الوقت ذاته آداة لتحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تقليل المخاطر البيئيّة والحد من تدهور البيئة نتيجة التغيُّرات المناخيّة، والذي يتطلب بناء الإنسان اجتماعيًّا واقتصاديًّا وبيئيًّا لإكسابة المهارات وبناء القدرات المناسبة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والبيئة وبالتالي يحقق تحسُّن في رفاهية الإنسان، والمساواة الاجتماعيّة.

ثانيًا: خصائص الاقتصاد الأخضر

للاقتصاد الأخضر خصائص عديدة، أهمها ما يلي (القرعيش، ٢٠٢٢):

- ارتكازه على كفاءة الموارد، وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.
- استخدامه كوسيلة لفرض قيود تجاريّة، أو شروط على المعونة، أو على تخفيف الدين، وينبغي أن يعالج التشوهات التجاريّة، ومنها الإعانات الضارة بيئيًّا.
- اعترافه بالسيادة الوطنيّة على الموارد الطبيعيَّة.
- إمكانية تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنيّة للدولة للانتقال الطوعيّ صوب هذا الاقتصاد.
- إمكانية تطويعه مع الأولويات والظروف الوطنيّة.

- أنه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يُعَدُّ بديلًا لها.
- تحقيق التكامُل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد البيئيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والتقنية أو الإداريَّة.
- توفير فرص استثماريّة خضراء جديدة.
- مناسب لأنماط الاقتصاد كافة، سواء أكانت اقتصادات تديرها الدولة، أو تحكمها آليات السوق.

ثالثًا: مبادئ الاقتصاد الأخضر

تمت صياغة مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير اقتصاديّ بيئيّ لمسئولين بريطانيّين عام ١٩٨٩، تحت عنوان: "خطة عمل لاقتصاد أخضر"، تبعته خطة عمل خضعت لصياغات عديدة على مدى عقود، وأرست اقتصادًا يقوم على مبادئ رئيسة على النحو التالي (UNESCO, 2012, 12):

- **مبدأ الاستدامة** وسيلة لتحقق التنمية المستدامة وليس بديلًا عنها، ويتناول جميع أبعادها الثلاثة (البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة).
- **مبدأ الدمج التشاركيّ في صُنع القرار**؛ لأنه يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهو يدعم الحكم الرشيد على جميع المستويات من المحليّة إلى العالميّة، كما أنه يعزز المشاركة التطوعيّة الكاملة والفعَّالة على جميع المستويات. وهو اقتصاد يقوم على احترام القيم البيئيّة والثقافيّة؛ حيث يُبنَى الوعي المجتمعيّ من خلال تطوير التعليم والمهارات وإعطاء فرص متكافئة للجميع، والدعوة كذلك إلى حقوق الصغار والكبار والنساء والرجال، والفقراء والعمال ذوي المهارات المنخفضة، والشعوب الأصليّة والأقليّات العرقيّة والمجتمعات المحليّة.
- **مبدأ العدل:** يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛ ويحترم حقوق الإنسان والتنوُّع الثقافيّ، كما أنه يعزِّز المساواة بين الجنسين ويُقدِّم المعارف والمهارات والخبرات للأفراد.

- **مبدأ الكرامة:** يصنع الازدهار الحقيقيّ والرفاهية للجميع؛ لأنه يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عال من التنمية البشريّة في جميع البلدان، وكذلك يوفر الأمن الغذائيّ، ويسهم في حصول الجميع على الرعاية الصحيّة الأساسيّة والتعليم والصحة والمياه والطاقة والخدمات الأساسيّة الأخرى؛ لأنه يحول الأعمال التقليديّة عن طريق بناء القدرات والمهارات، كما يحترم حقوق العمال، والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة.
- **مبدأ الكفاءة والكفاية:** فالاقتصاد الأخضر يعطي الأولويّة للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. كما يهتم بأسعار التكاليف الحقيقيّة وإدماج العوامل الخارجيّة والاجتماعيّة والبيئيّة، وكذلك يدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعيّ والاقتصاديّ والبيئيّ، ويعطي حقوقًا عادلة للوصول للملكيَّة الفكريّة ضمن إطار قانونيّ عالميّ.
- **مبدأ المرونة:** يساهم في المرونة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعيّة والبيئيّة، والتكيُّف للأحداث المناخيّة المتطرفة والكوارث، ويعمل على إيجاد أرضيَّة الحماية الاجتماعيّة الشاملة، كما يشجع على تبادُل النظم المعرفيّة المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحليّة.
- **مبدأ المساءلة والحكم الرشيد؛** فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطارًا لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.
- **مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة:** حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكلٍ يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطي الأولوية للعمل، واتخاذ القرارات بشكلٍ علميّ وسليم، كما يشجع التعليم العادل على جميع المستويات.
- **مبدأ صحة الأرض:** يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعيَّة والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، ويشمل ذلك الحد من التلوث، وحماية النظم الإيكولوجيّة، وسلامة التنوُّع البيولوجيّ والموارد الطبيعيَّة الأخرى بما في ذلك الهواء والماء والتربة، كما أنه يضمن

الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعيَّة، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعيّ والنفط والثروات المعدنيّة دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل، ويشجع على استعادة التوازُن بين العلاقات البيئيّة والاجتماعيّة.

رابعًا: أبعاد الاقتصاد الأخضر

لا تقتصر أبعاد الاقتصاد الأخضر على البُعد الاقتصاديّ فقط، بل يتضمن البُعد البيئيّ والاجتماعيّ أيضًا، وهي كما يلي (حسن، ٢٠٢٢، ٤٥٦):

- **البُعد الاجتماعيّ:** ويتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد؛ أي الاهتمام ببناء القدرات الفرديّة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر وإعادة توزيع الدخل، وإعادة توزيع وتوسيع نطاق المشاركة الشعبيّة والحُرّيّة والاهتمام بقضايا المرأة، ويتضمن ذلك تنمية علاقة الأفراد بالمؤسَّسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونهما أدوات أساسيّة للتنمية البشريّة.
- **البُعد الاقتصاديّ:** حيث يسعى إلى مساعدة البلدان على تحسين جودة النمو الاقتصاديّ وتحسين الإنتاجيّة التي عن طريقها تستثمر مواردها، والبُعد الاقتصاديّ يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصاديّ، وبما لا يؤثر على المواد البيئيّة في نفس الوقت.
- **البُعد البيئيّ:** ويشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحُسن إدارة مواردها، ويتطلب هنا تغييرًا في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد حيث إن للتعليم دورًا مهمًّا في ذلك، من خلال دفع الأفرد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة على تغيير عديد من الأنماط الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا: أهداف الاقتصاد الأخضر

للاقتصاد الأخضر أهداف عديدة منها ما يلي (الشمري، وآخرون، ٢٠١٦، ٣٠):

- استخدام الطاقة المستدامة بدلًا من طاقة الوقود، واستخدام أساليب مبتكرة في وسائل الإنتاج، وذلك من أجل التخفيف من انبعاثات الكربون.

- تحسين كفاءة الطاقة وتحسين الإنتاجيّة عن طريق تحويل الإنتاج من استخدام الوسائل التقليديّة إلى استخدام وسائل جديدة من شأنها الحفاظ على البيئة.
- تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- يبين قيمة رأس المال الطبيعيّ وأهمية الاستثمار فيه لتحقيق نمو وتقدُّم اقتصاديّ مستدام.
- يعالج ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص العمل دون استنفاد الأصول الطبيعيَّة.

من خلال الأهداف السابقة يتضح ضرورة وأهمية بناء الإنسان المصريّ في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

سادسًا: أهمية الاقتصاد الأخضر

تتجلى أهمية الاقتصاد الأخضر في خلق ميكانيزمات مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر؛ والتي من شأنها عرقلة التكيُّف مع مستجدات الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحديثة، حيث أصبح واضحًا ضرورة ملائمة الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبيئة؛ وذلك من خلال خلق فرص اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة استنادًا إلى تخضير الأنشطة الاقتصاديّة وذلك من خلال ما يلي (حسن، ٢٠٢٢، ٤٥٧):

- الاقتصاد الأخضر سريع النمو ويحافظ على الموارد الطبيعيَّة ويستعيدها.
- **تحفيز النمو الاقتصاديّ**: حيث من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسريع النمو الاقتصاديّ العالميّ وخاصة على المدى الطويل.
- **توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصاديّة** حيث يتم التخلص من الفقر دون استنفاذ الأصول الطبيعيَّة للدولة خاصة في المجتمعات الريفيّة الفقيرة؛ كما أنها توفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعيَّة والصدمات الاقتصاديّة.
- **خلق فرص العمل ودعم المساواة الاجتماعيّة**: حيث يمكن زيادة الاستثمارات في القطاعات الخضراء، وتتنوع مجالات الاقتصاد الأخضر مما يخلق فرصًا أكبر

للتوظيف مثل: إدارة المخلفات وتدويرها، الطاقة الخضراء، الزراعة، المباني، النقل، السياحة والصناعة الخضراء، وغيرها على خلاف الاقتصاد التقليديّ.

- **القضاء على الفقر:** حيث يتيح التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر خلق فرص هائلة من العمل في القطاعات الاقتصاديّة المختلفة.
- **مواجهة التحديات البيئيّة:** من خلال خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراريّ، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات، وحماية التنوُّع البيولوجيّ ووقف استتنزاف الغابات والثروة السمكيّة.
- **يحقق معيشة حضريّة أكثر استدامة وتنقُّلًا:** حيث يشجع على إنشاء المدن الخضراء، والتي من شأنها الزيادة من الكفاءة والإنتاجيّة.

سابعًا: دواعي ومبررات الاهتمام بالاقتصاد الأخضر

يوجد عديد من المبررات التي أدت إلى الاهتمام بالاقتصاد الأخضر، للمساهمة في حل المشكلات والأزمات التي تواجه العالم، وتحسين معيشة الفرد، وزيادة النمو الاقتصاديّ القائم على الاستثمار الأمثل للموارد، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، ومن ثم تكون هناك أهمية لبناء الإنسان في فتح أعمال جديدة يُطلَق عليها الوظائف الخضراء، وقد اهتمت كثير من دول العالم بتطبيق الاقتصاد الأخضر وذلك لمبررات متعددة أهمها ما يلي (حسن، ٢٠٢٢، ٤٥٨-٤٦٠):

- الاهتمام بالتنمية الريفيّة بهدف تخفيف الفقر عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعيَّة والأنظمة الإيكولوجيّة.
- بات من الضروريّ جعل الاقتصاد مستدامًا بيئيًّا ولم يعُد هناك خيارًا في ظل التحوُّلات السريعة.
- تثبت الأدلة والتقارير الدوليّة أن الاقتصاد الأخضر يحقق التنمية المنشودة من خلال تحويل الاستثمارات التي تسبب مشكلات بيئيَّة إلى استثمارات خضراء صديقة للبيئة.
- التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر يقدم فرصة قيمة لاعتماد نماذج إنمائيّة تعطي الأولويّة فيها لبناء المؤسَّسات وللعمل بنهج المشاركة في التنمية.

- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها.
- التغلب على عدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتعزيز التضامُن بين الأجيال، وبسط السلام.
- التقييم الإيجابيّ للمبادرات الخضراء والمشاريع حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر شجعت معظم دول العالم على تطبيق الاقتصاد الأخضر؛ لزيادة فرص النجاح في معالجة الأزمات.
- دعم قطاع النقل الجماعيّ حيث الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربيّة بنسبة ٢٥% مما يتوقع توفير أكثر من ٤ مليون فرصة عمل.
- العمل على تحسين الأداء الاقتصاديّ، وإعادة بناء القدرات لتحقيق النمو والازدهار.
- العمل على تنشيط الاقتصاد يعطي فرصة لفتح أعمال جديدة يُطلَق عليها الوظائف الخضراء.
- العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة سوف تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراريّ.
- المساهمة بدرجة كبيرة في تحسين معيشة الفرد، وتوسيع السوق المحليّ بفرص العمل.
- يُعَدُّ من النماذج سريعة النمو، دون أي مخاطر بيئيَّة أو استنزاف الموارد البيئيّة.

ثامنًا: الفوائد الاقتصاديّة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

تتمثل فوائد الاقتصاد الأخضر في ما يلي (بركات، ٢٠٢٣):

- **تحسين الكفاءة وتوفير التكاليف:** يتيح الاقتصاد الأخضر فرصة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التلوث البيئيّ على سبيل المثال، من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، يمكن للشركات تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الربحيَّة، بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار في البنية التحتيّة الخضراء، مثل النقل العام المستدام والتشجيع على استخدام الدراجات، في تقليل تكاليف النقل وتحسين جودة الحياة للمجتمعات.

- **تعزيز النمو الاقتصاديّ:** يُعَدُّ الاقتصاد الأخضر مُحَرِّكًا قويًّا للنمو الاقتصاديّ المستدام من خلال تعزيز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا البيئة والتنمية المستدامة، حيث يتم تعزيز القدرة التنافسية للدول والشركات في السوق العالميّة وتُقَدِّم الصناعات الخضراء فرصًا للنمو الاقتصاديّ وتعزيز الصادرات وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات.
- **تنويع مصادر الطاقة:** تعتمد عديد من الاقتصادات العالميّة بشكلٍ كبير على الطاقة التقليديّة مثل النفط والفحم ومع ذلك، يعرض استمرار الاعتماد على هذه المصادر للمخاطر البيئيّة والاقتصاديّة ويتيح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فرصة لتنويع مصادر الطاقة من خلال تعزيز استخدام الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح والماء هذا التحوُّل يقلل من التبعية على المصادر التقليديّة ويخفض مخاطر ارتفاع أسعار الطاقة.
- **خلق فرص عمل جديدة:** يُعَدُّ الاقتصاد الأخضر مصدرًا رئيسًا لخلق فرص عمل جديدة مع تحويل الصناعات التقليديّة إلى صناعات نظيفة، يحتاج الاقتصاد الأخضر إلى عمالة ماهرة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والتصنيع الأخضر ويتطلب تطبيق الابتكارات البيئيّة والتكنولوجيا النظيفة تدريبًا وتأهيلًا مستمرًا للقوى العاملة، وهذا يؤدي إلى زيادة فرص التوظيف وتحسين المهارات العاملة.

من خلال ما سبق يلاحظ أن الاقتصاد الأخضر يعمل على تعزيز النمو الاقتصاديّ وتوفير فرص عمل جديدة من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتنويع مصادر الطاقة. يُعَدُّ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر استثمارًا حكيمًا للدول والشركات والمجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة.

تاسعًا: أثر التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر على سوق العمل

عندما يحدث التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، يكون له تأثير مباشر وغير مباشرعلى سوق العمل وفرص التوظيف، وهي كما يلي (بركات، ٢٠٢٣):

- **ازدياد الطلب على المهارات البيئيّة والمستدامة:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، يزداد الطلب على المهارات البيئيّة والمستدامة ويحتاج العمال إلى فهم عميق للتحديات البيئيّة ومفهوم الاستدامة ويكون العمل في مجالات مثل التخطيط البيئيّ وإدارة الموارد الطبيعيَّة والحفاظ على التنوُّع البيولوجيّ والتصميم البيئيّ مطلوبًا لذا، يكون للأفراد الذين يمتلكون هذه المهارات فرص عمل متنوعة ومجزية.
- **تأثير على سلسلة التوريد والتصنيع:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، قد يحدث تأثير على سلسلة التوريد والتصنيع. يمكن أن يكون هناك طلب متزايد على المكونات والمواد الخام المستدامة والتكنولوجيا النظيفة في عمليّات الإنتاج والتصنيع ويُعَدُّ هذا تحديًا وفرصة للشركات في تحديث سلاسل التوريد الخاصة بها وتطبيق معايير صارمة للتوريد المستدام. يمكن أن يفتح هذا النوع من التحوُّل فرصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في سلسلة التوريد الخضراء وتزويد الشركات الكبيرة بالمواد والخدمات المستدامة.
- **تحوُّل في القطاع الزراعيّ والغذائيّ:** يُعَدُّ الاقتصاد الأخضر أيضًا تحولًا في القطاع الزراعيّ والغذائيّ حيث يتم تشجيع الممارسات الزراعيّة المستدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعيَّة في هذا القطاع ويؤدي ذلك إلى ظهور فرص عمل جديدة في مجالات مثل الزراعة العضويّة والزراعة الذكيّة وتحسين سلسلة التوريد الغذائيّ، ويمكن للأفراد الذين يمتلكون المعرفة والمهارات في هذه المجالات أن يستفيدوا من هذه الفرص الوظيفيّة.
- **تطوير التكنولوجيا البيئيّة:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، يتم تطوير التكنولوجيا البيئيّة والمستدامة حيث يتطلب الاقتصاد الأخضر الابتكار في تطوير تكنولوجيا نظيفة وحلول تقنية تعزز الاستدامة وتحمي البيئة وهذا يتيح فرصًا للشركات للمشاركة في تطوير وتسويق تلك التكنولوجيا البيئيّة، وبالتالي يتطلب توظيف مهارات جديدة وتدريب الموظفين على هذه التكنولوجيا المتطورة.
- **تغيُّر في متطلبات المهارات:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، قد يتغير المطلوب من مهارات العمال حيث يتطلب العمل في الصناعات الخضراء والتكنولوجيا البيئيّة

مجموعة متنوعة من المهارات مثل الهندسة البيئيّة وإدارة النفايات وتطوير البرمجيّات المستدامة، ويحتاج العمال أيضًا إلى فهم عميق للمفاهيم البيئيّة والاستدامة لذا، يمكن أن يؤدي التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر إلى زيادة الطلب على تلك المهارات الخاصة، ويتطلب تأهيل القوى العاملة وتدريبها للتعامُل مع هذه المتطلبات الجديدة.

- **تغيُّر في مجالات العمل التقليديّة:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، قد يتم تغيير مجالات العمل التقليديّة وقد يتم الاستغناء عن بعض الصناعات التي تسبب تلوُّثًا بيئيًّا كبيرًا، مثل الصناعات الثقيلة التقليديّة وبالمقابل، يتم تشجيع نمو الصناعات الخضراء مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا البيئة، وهذا يعني أن العمال في هذه المجالات قد يواجهون فرص عمل جديدة وتحديات مختلفة.
- **زيادة الطلب على المواد المستدامة:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، يزداد الطلب على المواد المستدامة، حيث يتطلب الاقتصاد الأخضر استخدام مواد صديقة للبيئة ومستدامة في عمليّات الإنتاج والتصنيع، مثل استخدام المواد القابلة للتحلُّل وإعادة التدوير وتجنُّب استخدام المواد الضارة بالبيئة. وبالتالي، يتم تشجيع زيادة الإنتاج والتوريد لهذه المواد المستدامة، وهذا يفتح فرصًا للشركات لتطوير منتجات جديدة وخلق فرص عمل في قطاعات مثل استخراج وتصنيع المواد المستدامة.
- **زيادة في وظائف الطاقة المتجددة:** مع التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر، تزداد الحاجة إلى وظائف في مجال الطاقة المتجددة ويتم توظيف عديد من الأشخاص في مجالات مثل توليد الطاقة الشمسيَّة والرياح والطاقة الحراريّة البحريّة وهذا يتطلب مهارات مختلفة مثل التصميم والهندسة والتركيب والصيانة، وبالتالي يكون للتحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر تأثير إيجابيّ على فرص العمل في هذه القطاعات.

من خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الأخضر سيحقق الاستثمار في رأس المال البشريّ، ويحارب الفقر، ويخلق فرص عمل، ويدعم المساواة الاجتماعيّة، وبذلك فإن الاقتصاد الأخضر هو الطريق إلى التنمية المستدامة ومحو الفقر من حياة البشر ومسيرته الإنمائيّة، ومن

هنا فإن تبنِّي هذا النوع من الاقتصاد أمر ضروريّ، وهذا ما اتجه إليه البحث الحالي في تحديد متطلبات بناء الإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر.

عاشرًا: متطلبات التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر

أصبح التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة مُلِحَّة على المستويين العالميّ والمحليّ، فقد اتجهت عديد من الدول إلى التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر بتنفيذ متطلبات متعددة؛ ولكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلِّف أو راكد إلى اقتصاد أخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل ويجعلها متقدمة ويحافظ على البيئة، ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها بعدة أشياء أهمها ما يلي (وزارة البيئة المصريّة، ٢٠٢١، ١):

- الاستثمار في تدريس المهارات الخضراء داخل منظومة التعليم، والتركيز على تطوير هذه المهارات؛ لإكساب الطلاب وأفراد المجتمع مهارات الاقتصاد الأخضر.
- إقامة بنى تحتيّة خضراء لجميع أفراد المجتمع إلى شبكات توزيع والمياه، والصرف الصحيّ؛ للحد من استنزاف الموارد الطبيعيَّة والمحافظة على البيئة من التدهور.
- الاهتمام بالتنمية الريفيّة بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بتعزيز الإمكانات لاستحداث فرص عمل إضافيّة تتواكب مع متطلبات العصر.
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- التصدي لمشكلة النفايات واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة.
- توفير البيئة البحثيّة المشجعة عبر وضع لوائح تنظيميّة لحماية الملكيّة الفكريّة ووضع القواعد المنهجيّة المناسبة وفق المعايير المحليّة والعالميّة.
- ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنيّة والمجتمعيّة.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- العمل على تحويل الأنشطة الاقتصاديّة الحالية إلى أنشطة خضراء، وتحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مبان خضراء، وتحويل إنتاج الكهرباء الباعثة للكربون إلى طاقة خضراء.

- مراجعة السياسات الحكوميّة لكي توافق مبادئ وخصائص الاقتصاد الأخضر وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر، وتحفيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الأخضر المستدام.
- مساندة المؤسَّسات التعليميّة بتشريعات تساعدها على تغيير سياساتها التعليميّة؛ لكي توافق السياسة الخضراء، وتوفر الظروف التمكينيّة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنيّة على الموارد الطبيعيَّة وأن يركز على كفائتها وأن يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام.

ومن المنتظر أن يشهد الاقتصاد الأخضر طفرة كبيرة في السنوات القادمة، ومن المتوقع أن تنهض الدول بهذا النوع من الاقتصاد وفقًا لما توليه له كل دولة من اهتمام، لذا يجب الوقوف على متطلبات التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر، وهي كالتالي (القرعيش، ٢٠٢٢):

- إعادة هيكلة السياسات الحكوميّة لتحفيز التحوُّلات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفيّة بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها، وسَن القوانين التي تمنع تلوُّث مصادر المياه المختلفة.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- وضع إستراتيجيَّات منخفضة الكربون للتنمية الصناعيَّة، واعتماد تكنولوجيّات الإنتاج الأكثر نظافة.

ولتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب تحقيق ما يلي (الإسكوا، ٢٠١١، ٩٠-٩٦):

- **تحسين وتطوير التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التأهيل المهنيّ:** يمثل التعليم والتدريب شرط لازم في الاقتصاد الأخضر، حيث إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يزيد الطلب على الأيدي العاملة وهذا يتطلب برامج تدريب مناسبة تعالج النقص في

المهارات لدى العاملين واحتياجات الصناعات الخضراء، كما يتطلب الأمر تدريب القيادات الإداريّة على رؤيّة جديدة تدفع المؤسَّسات نحو التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص التي ينطوي عليها الاقتصاد الأخضر.

- **تعزيز دور منظمات المجتمع المدنيّ:** لا يمكن إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤيّة جماعيّة مشتركة واستقطاب الدعم من مختلف عناصر المجتمع والتي تتضمن الحكومات والقطاع الخاص والمؤسَّسات التنمويّة، ومن أبرز مبادرات الاقتصاد الأخضر تحقيق الفوائد لمختلف مكونات المجتمع، حيث يتضمن اشتراك جميع عناصر المجتمع المدنيّ؛ أي أن الاقتصاد الأخضر يتطلب ضمان مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنيّ والمجتمع الدوليّ وبناء الشركات على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة لتسهيل حشد الموارد وزيادة الاستثمارات.
- **مشاركة القطاع الخاص:** يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إحداث تغيُّرات فى أدوار القطاع الخاص، حيث يجب على القطاع الخاص مراعاة الجوانب الاجتماعيّة والبيئيّة وتوزيع أنشطته وتوسيع نطاقها سواء أكان صناعيًّا أو زراعيًّا، كما أن الاقتصاد الأخضر سيتطلب إرساء قواعد جديدة فى القطاع الخاص وآليات مشاركته في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- **نقل التكنولوجيا الخضراء:** عن طريق إنشاء مراكز للبحث والتطوير من خلال التعاون بين الحكومة ومراكز البحوث والقطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدنيّ.

آليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

يمكن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال مسارين هما (الإسكوا، ٢٠١٢، ٩):

- **المسار الأول:** ويركِّز على إطلاق المشاريع الخضراء من خلال إقامة مشاريع جديدة للتنمية الاقتصاديّة تركِّز على البُعد البيئيّ والاجتماعيّ، ويترتب على ذلك عديد من المنافع منها:
  - إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصاديّ.
  - إيجاد فرص عمل جديدة.

- إيجاد مصادر جديدة للدخل.
- تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون.
- تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.

- **المسار الثاني:** إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج وللاستهلاك من خلال تحويل الأنشطة الاقتصاديّة الحالية إلى أنشطة خضراء، وهو ما يسهم في تحقيق المنافع الآتية:

- الحد من انبعاثات الكربون.
- تحسين النقل العام.
- تخفيض الشُح المائيّ.
- تحسين الأمن الغذائيّ.
- تنمية المناطق الريفيّة وزيادة الدخل.
- الحد من تدهور الأراضي والتصحُّر.

كما يترتب على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدراج القضايا البيئيّة في جميع الأنشطة الحالية والأنشطة المستقبليّة من خلال إطلاق المشاريع الخضراء (عبدالحميد، ٢٠٢٢، ٤١١).

ولتمكين الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب تحديد عدد من المتطلبات التي تتناسب مع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البُعد الاقتصاديّ – البُعد البيئيّ – البُعد الاجتماعيّ) والتي تهدف إلى بناء الإنسان، وهي (بنوان، ٢٠٢٢، ٥١):

١. المتطلبات الاقتصاديّة

- الالتزام بالمبادئ الاقتصاديّة واستخدام الأساليب المناسبة في التفكير المناسب مع سوق العمل.
- الاهتمام بالمجال الزراعيّ والعمل على تنمية زراعيّة شاملة.
- الاهتمام بالموارد البشريّة وتأهيلها بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة.
- تحقيق تنمية اقتصاديّة متوازنة تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

- الحد من البطالة واستحداث مزيد من الوظائف الخضراء وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.
- مراجعة السياسات الاقتصاديّة وإعادة النظر فيها بما يحقق الاستدامة في الإنتاج.

٢. المتطلبات البيئيّة

- الاهتمام بتناول القضايا البيئيّة والمشكلات التي تتعرض لها البيئة من خلال طرحها في عديد من الندوات والمؤتمرات من أجل التوعية.
- تسعير الكربون والذي يجبر المصانع والشركات المتسببة في التدهور البيئيّ للحد من انبعاثه والمحافظة على التنوُّع الحيويّ.
- تغيير السلوك البيئيّ من خلال رفع الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر.
- المحافظة على البيئة من خلال الحد من المخاطر البيئيّة والمشكلات التي تتعرض لها البيئة.
- وضع تشريعات وقوانين لحماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة صالحة للحياة.

٣. المتطلبات الاجتماعيّة

- الأخذ بالبُعد الاجتماعيّ عند وضع حلول للحد من المخاطر البيئيّة.
- توفير الخدمات الاجتماعيّة اللازمة لتحسين المستوى التعليميّ والصحيّ وتؤهلهم للمشاركة في العمل والكسب والإنتاج.
- توفير العدالة والإنصاف الاجتماعيّ عند توزيع فرص العمل على أفراد المجتمع والتي تتعلق بالبيئة.
- مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام في وضع آليات لبناء الاقتصاد الأخضر.
- المشاركة المجتمعية في وضع إستراتيجيّة شاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المتطلبات التربويّة اللازمة لبناء الإنسان في المجتمع المصريّ تتمثل في المتطلبات الإيكولوجيّة، المتطلبات السياسيّة، المتطلبات الاقتصاديّة، المتطلبات الثقافيّة، المتطلبات التعليميّة، المتطلبات العقائديّة، المتطلبات الأسريّة . القرابيّة، المتطلبات الصحيّة والترويحيّة وهذه المتطلبات غير منفصلة ولكنها تتكامل في ما بينها لبناء وتكوين مجتمع قويّ، متماسك، خير، تسوده المحبة والاستقرار والأمان؛ أي مجتمع متوازن

بيئيًّا، مستقر سياسيًّا، منتعش اقتصاديًّا، متفتح ثقافيًّا، متقدم تعليميًّا وعلميًّا، ملتزم عقائديًّا (متدين)، مترابط ومتكامل أسريًّا، سليم صحيًّا.

حادي عشر: تحديات الاقتصاد الأخضر

يوجد عديد من التحديات التي تواجه الدول في مرحلة تَحوُّلها إلى الطاقة النظيفة (الخضراء) ولكن يجب أن تكثف تلك الدول من جهودها من أجل التغلُّب على هذه التحديات ومنها ما يلي (علي، وبلقاضي، ٢٠٢٣، ١١٥-١١٦):

- ارتفاع تكلفة التدهور البيئيّ في البلدان العربيّة والتي تبلغ سنويًّا خمسة وتسعين مليار دولار.
- إشراك الجهات المسئولة والفاعلة في المجتمع من منظمات، هيئات حكوميّة، شركات، نقابات والمساعدة في تطوير المجتمع واعتباره مسئوليّة المجتمع.
- أن الفقر لا يزال يطال قرابة السبعين مليون نسمة في الوطن العربيّ ومنها افتقار أكثر من خمسة وأربعين مليون عربيّ إلى الخدمات الصحيّة الدنيا وإلى المياه النظيفة والافتقار في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة.
- تأهيل القوى العاملة: قد يكون تأهيل القوى العاملة وتجهيزها بالمهارات اللازمة هو أحد التحديات الرئيسة في سوق العمل الأخضر، حيث يتطلب التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر تدريب وتأهيل العمال لاكتساب المعرفة والمهارات البيئيّة والمستدامة المطلوبة، لذا يجب على الحكومات والمؤسَّسات التعليميّة وصناع العمل أن يعملوا سويًّا لتوفير التدريب والتعليم الملائم لتلبية احتياجات سوق العمل الأخضر.
- التحديات الدوليّة: وذلك من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائيّ وتوفير الطاقة للدول الأكثر حرمانًا.
- تحقيق استهلاك وإنتاج مستديمين: وذلك بالاعتماد على مستهلكين ومنتجين يحترمون الجوانب البيئيّة والاجتماعيّة للمنتجات والخدمات طيلة حياتهم.
- التحوُّل الثقافيّ والسلوكيّ: قد يواجه التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر تحديات ثقافيّة وسلوكيّة تتطلب تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج تحولًا في العادات والتصورات

السائدة، لذا يجب على المجتمع والأفراد أن يتبنوا ثقافة استدامة ووعي بالبيئة لدعم التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر.

- تحوُّل الوظائف من قطاعات إلى أخرى حيث إن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجُع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية وهذا يؤدي إلى تفشِّي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع خاصة فئة الشباب.
- التغيُّر المناخيّ والطاقة: مما يستدعي تطوير الطاقات المتجددة والتكيُّف مع الأقاليم، وهذا يتطلب الدقة والتحفظ أكثر بالمنتجات التي نستخدمها.
- توفير تمويل ودعم ماليّ: تحول الاقتصاد إلى الأخضر يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا البيئيّة والبنية التحتيّة الخضراء فقد تواجه الشركات التحديات في الحصول على تمويلٍ كافٍ لتنفيذ مشاريعها البيئيّة، لذا يجب على الحكومات والمؤسَّسات الماليّة توفير الدعم الماليّ وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر لتمكين الشركات من تحقيق أهدافها المستدامة.
- الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجيّ والموارد الطبيعيَّة: وذلك بالاعتماد على الاقتصاد الأكثر تطورًا وابتكارًا من الناحية البيئيّة.
- خيار التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر خيار مُكَلِّف وقد لا ينتج عنه فوز تلقائيّ ومتساوي على الصعيدين الاقتصاديّ والبيئيّ وقد يكون ذلك على حساب أهداف إنمائيّة أخرى.
- مجتمع المعرفة: وذلك استنادًا إلى نشر معلومات على نطاق واسع والتكوين والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة، إضافة إلى دعم البحث العلميّ حتى يسمح بخلق جو تنافسيّ.
- الهجرة والضمان الاجتماعيّ ومشكلة النمو الديموغرافيّ: لا بد من توفير أنظمة حماية التوازن الاجتماعيّة.
- عدم التخطيط المُحكَم في مجال السياسات التنمويّة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيميّ للبناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ

تتصدر مسألة بناء الإنسان مكانة بارزة في سياق قضايا الإصلاح والتطوُّر كافة، إذ يُعَدُّ الإنسان الركيزة الأساسيّة لأي تقدُّم أو تطوير، كما أنه الهدف النهائيّ لجميع الجهود المبذولة. عندما يكتمل بناء الإنسان على نحو شامل وصحيح، يكون قادرًا على أداء دوره بكفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجيّة في جميع المجالات العمليّة والنشاطات البشريّة، وبالتالي تحقيق التنمية بجوانبها السياسيّة والاقتصاديّة. وهذا بدوره يسهم في بناء المجتمع المرغوب الذي نسعى إليه بشتى الوسائل.

ومن ثم فإن تحقيق بناء الإنسان في المجتمع المصريّ بما يجعله قادرًا على القيام بمهامه التنمويّة بكفاءة يستلزم ضرورة تحديد المتطلبات الإيكولوجيّة اللازمة لبنائه وكذلك الآليات التربويّة التي يجب أن تنتظم أهداف وبرامج وأنشطة المؤسَّسات التربويّة (الرسميّة وغير الرسميّة) التي يقع على كاهلها بناء الإنسان من خلالها (القطب، ٢٠٢٣، ١٧٥).

أولًا: تعريف البناء الإيكولوجيّ وبعض المفاهيم البيئيّة المرتبطة به

- **البيئة:**

يؤكد مفهوم البيئة على الوسط البيئيّ الطبيعيّ بعناصره المختلفة التي تحيط بالإنسان ويتأثر بها ويؤثر فيها من خلال إنجازاته الحضاريّة فيستجيب لها أو يوائمها أو يتفاعل أو يتوافق معها وفق شروط معينة، ويتفاوت هذا الأثر المتبادل بين مجتمع بشريّ وأخرمن الوسط البيئيّ الذي يعيشون فيه تبعًا لإمكاناتهم التقنيّة والاقتصاديّة، وذلك تبعًا لمكونات شخصيّاتهم وثقافتهم واختلاف قدراتهم وقيمهم واتجاهاتهم وخبراتهم ومعاييرهم السلوكيّة ومعتقداتهم (الجندي، وآخرون، ٢٠١٠، ٢٧٢).

- **النظام البيئيّ:**

يعرف بأنه مجموعة ديناميّة من الكائنات الحيّة مكونة من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة تتفاعل في ما بينها من جهة، كما تتفاعل مع الوسط المحيط بها المكون من الأرض ومناخ وماء وضوء (السيد، وحسن، وعمار، ٢٠٢١، ١٤٩).

- **التربية البيئيّة:**

يقصد بها العمليّة التعليميّة التي تهدف إلى توعية الأفراد بالبيئة وتقوية اهتماماتهم بها وبالمشكلات المتصلة بها وإكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطة البيوفيزيقيّ وتوضيح حتميّة المحافظة على مصادر البيئة وضرورة استغلالها لصالح الإنسان وحفاظًا على حياته الكريمة والعمل على حل المشكلات الحالية والحيلولة دون ظهور مشكلات بيئيَّة جديدة (فلية، والزكي، ٢٠٠٤، ٩١).

- **الإيكولوجيا:**

كان العالم الألمانيّ إرنست هيكل (Ernst Haeckel) أول من صاغ هذا المصطلح عام ١٨٧٣ لتعريف فرع جديد آنذاك من فروع علم الأحياء (البيولوجيّ) يدرس العلاقات المتداخلة بين الكائنات الحيّة وبيئاتها. والمصطلح مستمد من الكلمة اليونانيّة "Oikos" التي تعني المنزل أو المكان الذي يعيش فيه الكائن أو: الموطن (خشبة، ٢٠٠٦، ٩٣)، والمعنى الواسع للفظ يشمل أيضًا من يقيمون في السكن ونشاطهم اليوميّ ومبلغ تأديتهم لوظائف الإبقاء على الحياة وضمان الحصول من مواردها، وهو المعنى المفهوم من لفظ Homing وبذلك يكون المعنى العام لعلم الإيكولوجيّا. أنه العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعُلهم مع عناصر البيئة (الجندي وآخرون، ٢٠١٠، ٢٧٢).

- **النظام الإيكولوجيّ:**

وحدة تنظيميّة تتكون من مجموعة من النباتات والحيوانات (بما في ذلك البشر) والكائنات الحيّة الدقيقة، إلى جانب المكونات غير الحيّة للبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

- **النسق الإيكولوجيّ:**

شبكة فرعيّة من العلاقات الاجتماعيّة التي تنظم علاقات الإنسان بكل من المكان والزمان (هلال، وحسن، ٢٠٠٢، ٣٣-٣٤).

- **البناء الإيكولوجيّ:**

إن الأزمة الإيكولوجيّة التي يعاني منها العالم الآن ترجع في حقيقتها إلى سيطرة الإنسان على الطبيعة ومجريات التجدُّد والنمو فيها. حيث أدى تجاوز الإنسان في إهدار موارد البيئة وإخضاعها لسيطرته وتجاربه دون محددات ومعايير تحدد الأسلوب الأمثل لاستثمار مواردها. إلى خلق الوضع الخطير الذي يهدِّد العالم كله الآن خاصة دول العالم الناميّ التي لم تنل حظها من التقدُّم والتفكير والإبداع، وإذا كان عِلم الإيكولوجيّ يهتم بدراسة الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتعامُلهم مع عناصر البيئة المحيطة، فإن البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ لا بُدّ وأن ينطلق من مقومات البيئة المصريّة مبرزًا خصائصها وتميُّزها وتفرُّدها وكذا مشكلاتها التي قد تعوق حركة الإنسان المصريّ وتقدُّمه (القطب، ٢٠٠١، ١٧٠).

وانطلاقًا من ضرورة تكوين الإنسان المصريّ، وتأهيله للتعامُل الحضاريّ مع المكان عبر الزمان، تبرز أهمية البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ باعتبار البناء الإيكولوجيّ أحد مظاهر (جوانب) البناء الاجتماعيّ، يتكامل مع البناء السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ... إلخ. ودراسة البناء الإيكولوجيّ للإنسان تقتضي دراسة البناء الإيكولوجيّ لمجتمعه، وبذلك يمكن دراسة البناء الإيكولوجيّ للمجتمع من منظورين أساسيين هما (السيد، ١٩٨٥، ١٠)، و(القطب، ٢٠٠١، ١٧١-١٧٢):

- أنه بناء أو نسق كُلِّيّ واحد، يتألف من أجزاء أو مكونات متمايزة متكاملة مع بعضها البعض في نفس الوقت. ومن ثم يدرس البناء الإيكولوجيّ من نحو مستقل عمَّا عداه من الجوانب الأخرى للبناء الاجتماعيّ.
- أنه جزء (مقوم) من مقومات البناء الاجتماعيّ، ومن ثم يدرس على أنه نسق أو بناء فرعيّ، وذلك في ضوء علاقاته الوظيفيّة بالمقومات الأخرى.

وسواء نظرنا إلى البناء الإيكولوجيّ باعتباره نسقًا كليًّا قائمًا بذاته، أو باعتباره نسقًا فرعيًّا لبناء أكبر، فإنه في الحقيقة يتخذ مظهرين أساسيين هما التنظيم المكانيّ للأفراد والجماعات والأنشطة المعيشيّة والرابطة الوظيفيّة لتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات والأنشطة

بما يضمن استمرار الحياة الاجتماعيّة من ناحية أخرى عبر الزمن، وبذلك فإن مفهوم البناء الإيكولوجيّ يتضمن في داخله مجموعة من المفاهيم الأخرى، وأنه جزء من البناء الاجتماعي، يتكامل في ذلك مع البناء الثقافيّ والاقتصاديّ والسياسيّ... إلخ. وأن البناء الإيكولوجيّ إطار له قوانينه وأهدافه، وعوامله التي تؤثر فيه، ومجالاته القابلة للتغيُّر وعمليّاته التي ترتبط بالتغيُّرات الإيكولوجيّة، وأن هذا البناء له مقومات تنبثق من المفهوم الإيكولوجيّ للمجتمع (القطب، ٢٠٠١، ١٢٤).

ثانيًا: مجالات التغيير الإيكولوجيّ

إن التغيُّر الإيكولوجيّ له مجالاته، وأيضًا له عمليّاته الإيكولوجيّة التي ترتبط بتلك المجالات. وتتضح مجالات التغيير الإيكولوجيّ في تغيُّرات في ما يلي (القطب، ٢٠٠١، ١٧٤):

- حجم المجتمع ووحداته البنائيّة.
- العلاقات المتبادلة بين المناطق والوحدات البنائيّة.
- الوضع المكانيّ والجغرافيّ للأفراد والجماعات والأنشطة.

ثالثًا:عوامل التغيير الإيكولوجيّ

يمكن بلورة عوامل التغيير الإيكولوجيّ في ما يلي (القطب، ٢٠٠١، ١٧٣):

- **التكنولوجيا:** ذلك أن الأنماط المكانيّة تُعَدُّ إلى حد كبير من صُنع التكنولوجيا، وحينما تحدث تغيُّرات تكنولوجيّة، فإن إيكولوجيا المجتمع تمُر بتغيُّرات مصاحبة.
- **عوامل اقتصاديّة:** وتشتمل على مجموعة واسعة من الظواهر، مثل طبيعة الصناعة المحليّة وتنظيمها، والتوزيع المهنيّ، ومستويات المعيشة، وظروف الرفاهية الاقتصاديّة... إلخ.
- **العوامل الجغرافيّة:** وتشتمل على ظروف المناخ والطبوغرافيّة والموارد البيئيّة الطبيعيَّة غير أنه مع التطوُّر الهائل الذي أحرزه الإنسان، وبفضل تراكُم المعرفة العلميّة والاكتشافات التكنولوجيّة، في مجال التوافُق والسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته،

لم تعُد هذه العوامل أسبابًا مباشرة للتركيبات الإيكولوجيّة بقدر ما أصبحت عوامل مساعدة تطور من خلالها بعض أنماط التوافق الإيكولوجيّ للبيئة.

- عوامل تاريخيّة: حيث إن البناء الإيكولوجيّ لأي مجتمع لا يمكن أن يكون بمنأى عن مؤثرات الماضي والتاريخ.
- **عوامل ثقافيّة:** وتشتمل على المواقف والاتجاهات الأخلاقيّة والمُحرَّمات والمُقدَّسات التي تؤثر في توزيع السكان والخدمات... إلخ.
- **عوامل سياسيّة وإداريّة:** وذلك كالضرائب والتعريفة الجمركيّة وقوانين الهجرة والقواعد التي تحكم أجهزة الخدمات والامتيازات وبرامج تخطيط المدن والتخطيط الإقليميّ، وغير ذلك من القرارات التي تصدرها مراكز القوة على المستوى القوميّ.

رابعًا: مقومات البناء الإيكولوجيّ

في ضوء مفهوم المجتمع من المنظور الإيكولوجيّ والذي يضم عناصر السكان والتكنولوجيا والتنظيم والبيئة، يمكن تحديد مقومات البناء الإيكولوجيّ للمجتمع في ما يلي (القطب، ٢٠٠١، ١٧٤):

- التكنولوجيا ودرجة تقدُّمها.
- التنظيم أساليبه ومجالاته.
- القوة البشريّة.
- الموارد البيئيّة.

مما سبق يمكن القول إن البناء الإيكولوجيّ مفهوم يتضمن في داخله مجموعة من المفاهيم الأخرى، وأنه جزء من البناء الاجتماعيّ، يتكامل في ذلك مع البناء الثقافيّ والاقتصاديّ والسياسيّ.. إلخ. وأن البناء الإيكولوجيّ إطار له قوانينه وأهدافه، وعوامله التي تؤثر فيه، ومجالاته القابلة للتغيُّر وعمليّاته التي ترتبط بالتغيُّرات الإيكولوجيّة، وأن هذا البناء له مقومات تنبثق من المفهوم الإيكولوجيّ للمجتمع.

خامسًا: التحديات الأساسيّة التي تواجه البيئة المصريّة

يمكن الإشارة إلى بعض التحديات الأساسية التي تواجه البيئة المصريّة والتي تحدد أبعاد الأزمة الإيكولوجيّة كما يلي (إستراتيجيّة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ١٩٢-١٩٤):

- اتباع أنماط إنتاج صناعيّة غير مستدامة ملوثة للبيئة.
- ارتفاع التكلفة المطلوبة لإدخال واستخدام تكنولوجيّات حديثة لتحلية أو معالجة المياه.
- الاستخدام الجائر للخزان الجوفيّ؛ حيث يمثل ذلك تهديدًا للأمن المائيّ حيث يتم الضغط على الموارد المائيّة غير المتجددة دون أن يتم استعاضتها مع الأهمية القصوى لتلك المياه الجوفيّة كمخزون اسراتيجي.
- تعدُّد الجهات المسئولة عن تنفيذ خطط خفض أحمال تلوث الهواء وضعف القدرة التنسيقيّة بينها؛ يؤدي إلى عدم تكامُل المشروعات وضعف القدرة على تقييم نتائجها في إطار موحَّد يعكس مستوى التقدُّم في تنفيذها.
- التغيُّرات المناخيّة؛ حيث تمثل ظاهرة التغيُّرات المناخيّة أخطارًا واضحة على الموارد المائيّة بمصر.
- ضعف إجراءات حماية المناطق الساحليّة.
- ضعف إدماج المجتمع المدنيّ في جهود حماية التنوُّع البيولوجيّ.
- ضعف السياسات التحفيزيّة لتشجيع الإنتاج الأخضر؛ حيث أدى ضعف وجود السياسات التحفيزيّة للقطاع الخاص اتباع أساليب إنتاج خضراء صديقة للبيئة تتسم بكفاءة إدارة الموارد الطبيعيَّة مع ترشيد استخدام الطاقة إلى عزوف القطاع الخاص عن هذا النمط من الإنتاج وتأخُّر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة.
- ضعف السياسات العقابيّة والحوافز الاقتصاديّة لتشجيع القطاع الخاص على توفيق أوضاعه البيئيّة.
- ضعف العمالة الفنيّة المدربّة في مجال تدوير المخلفات؛ مما يؤدي إلى ضعف كفاءة منظومة التدوير ما ينتج عنه عدم تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعيَّة المتوفرة.

- ضعف المشاركة المجتمعيّة للمحافظة على البيئة وتدنِّي الوعي البيئيّ؛ يؤدي إلى ضعف كفاءة استغلال الموارد الطبيعيَّة وتدهور الحالة البيئيّة وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد والحالة الاجتماعيّة والبيئيّة.
- ضعف دعم منظومة البحث العلميّ لتحقيق الاستدامة البيئيّة؛ حيث لا توجد سياسة واضحة وآليات فعَّالة لتوجيه البحث العلميّ إلى مجالات الحفاظ على الموارد الطبيعيَّة وصون وحماية البيئة لدعم تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
- ضعف نظام المعلومات في مجال المخلفات؛ حيث إن عدم شموليّة ودقة البيانات المتعلقة بمنظومة إدارة المخلفات يؤثر سلبًا على كفاءة إدارة المنظومة واتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة بشأنها.
- عدم اتباع منهج متكامل وتشاركيّ يضمن دمج البُعد الاجتماعيّ والبيئيّ مع البُعد الاقتصاديّ؛ حيث لا يوجد تكامُل لسياسات وإستراتيجيّات الوزارات المختلفة وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في إعداد السياسات والخطط والبرامج.
- عدم توفُّر التمويل اللازم لمحطات رصد الملوثات والانبعاثات وتنفيذ خطط خفض أحمال تلوث الهواء.
- نقص التمويل لرصد التنوُّع البيولوجيّ وإدارة المحميات؛ أدى إلى ضعف كفاءة جهود التنوُّع البيولوجيّ وتأخُّر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى.
- الهدر في استخدام المياه.

سادسًا: الصفات الإيكولوجيّة للإنسان المصريّ

تتجسد الصفات الإيكولوجيّة للإنسان المصريّ في ما يلي (القطب، ٢٠٠١، ١٥٥-١٥٦):

- ذو ضمير بيئيّ، يُعَدُّ رقيبًا على اتجاهاته وسلوكيّاته نحو البيئة.
- لديه القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعيَّة والتغلُّب على آثارها.
- معتدل، متوازن في استخدام كل مظاهر البيئة المحيطة به.
- ملتزم بتشريعات حماية البيئة، ومسئول عن تنفيذها.

- نقيّ.. غير ملوِّث للبيئة؛ يحفظ البيئة من التلوث بأنواعه كافة قدر المستطاع.
- يتذوق الجمار البيئيّ والإبداع الكونيّ.
- يُحسِن استثمار موارد البيئة الطبيعيَّة (المتجددة وغير المتجددة).
- يدرك أن التوازُن البيئيّ لا يتحقق في ظل التدخُّل العشوائيّ من الأنسان.
- يرفض تشويه البيئة وتدميرها.
- يستثمر وقت فراغه في نظافة البيئة وتجميلها.
- يستشعر قدرة الله عز وجل في الكون من خلال المعطيات البيئيّة، ومن خلال الانتظام الكونيّ.
- يعرف ويدرك طبيعة الكون وطاقاته، وسننه، وطبيعة الأحياء التي سخَّرها الله سبحانه له.
- يعي أن التوازُن البيئيّ هو السبيل إلى حماية البيئة وبقائها.
- يعي مشكلات البيئة ويدرك أبعادها، ولديه الرغبة في حلها.
- يُقَدِّر مجهود العلماء في حماية البيئة من التلوث، وكذا دورهم في البحث عن مصادر بديله للطاقة وغيرها.
- يُقدِّر مصادر البيئة الطبيعيَّة ويحافظ عليها من الإهدار والاستنزاف.
- يؤمن باستمرار علاقات التفاعُل والترابُط بين جميع الكائنات الموجودة في البيئة.
- يؤمن بإمكانيّة التحكُّم في معطيات البيئة الطبيعيَّة من خلال التخطيط، وتطبيق المنهج العلميّ، والأخذ بالأساليب التكنولوجيّة الحديثة؛ أي إنسان يتسلح بالأسلوب العلميّ في الكشف عن أسرار الطبيعة واستثمارها.

المحورالثالث: دواعي تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر

أولًا: تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠

تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠إلى أن تكون مصر بحلول ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسيّ ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعيّ والمشاركة، ذات نظام بيئيّ مَّتزن ومتنوع، لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة

المصريّين، بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة. وتنطلق رؤية مصر ٢٠٣٠ من ركيزة أساسيّة هي أن "الإنسان محور التنمية" وهي أحد المبادئ الحاكمة للرؤيّة، فتسعى إلى تحسين مستوى معيشة جميع الفئات الاجتماعيّة، بتوفير التعليم الجيد والتدريب وصقل المهارات للتأهُّل للوظائف المستقبليّة التي تعتمد على البحث العلميّ والابتكار، مع إتاحة تأمين صحيّ ملائم (الأجندة الوطنيّة للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ٣-٦).

وترتكز رؤيّة مصر ٢٠٣٠ على ستة أهداف إستراتيجيّة تمثّل توجُّهات الدولة نحو مواصلة تحقيق التنمية المستدامة، ينبثق منها ٣٢ هدفًا عامًا، تتكامل في ما بينها، وتتناغم مع توجُّهات الدولة نحو بناء الإنسان المصريّ، وتصب جهود تنفيذ الأهداف العامة في تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة التالية (الأجندة الوطنيّة للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ٣، ٨-٩):

- الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصريّ وتحسين مستوى معيشته.
- الهدف الثاني: العدالة الاجتماعيّة والمساواة.
- الهدف الثالث: نظام بيئيّ متكامل ومستدام.
- الهدف الرابع: اقتصاد متنوع معرفيّ تنافسيّ.
- الهدف الخامس: بنية تحتيّة متطورة.
- الهدف السادس: الحوكمة والشراكات.

وباستقراء الأهداف السابقة يتضح أن الإنسان المصريّ هو الهدف والوسيلة في نفس الوقت لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، فالهدف هو البناء المتكامل للإنسان المصريّ اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا... وأيضًا الوسيلة في تحقيق باقي أهداف الإستراتيجيّة التي تتضمن أيضًا تحقيق نظام بيئيّ متكامل ومستدام وذلك من خلال تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر.

ويتحقق الهدف الإستراتيجيّ الثالث "نظام بيئيّ متكامل ومستدام" من خلال أربعة أهداف عامة تتمثل في: "مواجهة تحديات تغيُّر المناخ"، "استدامة الموارد الطبيعيَّة"، "المحافظة على التنوُّع البيولوجيّ واستدامة النظم الإيكولوجيّة"، "إدارة المخلفات". مما يتطلب ضرورة

امتلاك الإنسان المصريّ لمجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم والسلوكيّات التي تسهم في تحقيق الأهداف السابقة.

ثانيًا: الاقتصاد الأخضر أحد آليات التنمية المستدامة

لا تقتصر العلاقة بين الإنسان والبيئة على حالة البيئة وعلى صحة الإنسان، إنما للعلاقة وجه آخر، وهو أن البيئة ملك للإنسان فبمجهوده يتم تحويلها إلى ثروات وهذا هو جوهر التنمية، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة وهدفها الأساسيّ هو الوفاء بحاجات البشر والحد من التدهور البيئيّ وإدارة الموارد والتحوُّل إلى السياسات الخضراء: الاقتصاد الأخضر، والعمارة الخضراء والمدن صديقة البيئة، والعواصم الخضراء (وزارة البيئة، ٢٠١٦).

ويعمل الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصحيح الأنشطة الاقتصاديّة؛ حتى تكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعيّة، بحيث يشكِّل الاقتصاد الأخضر طريقًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعظيم المنافع التجاريّة والتنافسيّة والنمو وحماية البيئة والصحة العامة (نفادي، ٢٠١٧، ٧٦٧).

وتنص المادة رقم (٤٦) من دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ على أن: لكل شخص الحق في بيئة صحيّة سليمة، وحمايتها واجب وطنيّ، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعيَّة بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها. وتعتمد التنمية المستدامة في مجملها على تكامُل الأهداف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة، حيث يجب على قطاعات المجتمع إحداث التوازُن بين التقدُّم الاقتصاديّ والاجتماعيّ من ناحية والبيئة من ناحية أخرى، بحيث لا يؤثر التقدُّم الاقتصاديّ الحالي على حق الأجيال القادمة في استخدام نفس الموارد للتنمية، وهناك اتجاه في مصر نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تم إصدار عديد من القوانين منها؛ القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذيّة، والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة، ناهيًا بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ بهدف صندوق حماية البيئة (نفادي، ٢٠١٧، ٦٥١-٦٦٦). وأطلقت مصر "الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠"، في فعاليات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ "COP26"، الذي عُقِدَ بمدينة بجلاسكو

الإسكتلنديّة، وحددت مصر مجموعة من الأدوات والسياسات المستخدمة في تنفيذ الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ، ومنها (الهيئة العامة للاستعلامات بمصر، ٢٠٢٢):

- أدوات التمويل التقليديّة مثل القروض الميسرة ومنح من بنوك التنمية متعددة الأطراف.
- أدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء.
- استخدام الخريطة التفاعليّة كأداة تخطيط لتحديد المناطق المعرضة لمخاطر تغيُّر المناخ المحتملة.
- إشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل تطوير الإستراتيجيّة.
- إعداد وتقديم مشروعات في إطار الصندوق الأخضر للمناخ وآلية التنمية المستدامة الجديدة لاتفاقية باريس.
- بناء نظام وطنيّ للمراقبة والإبلاغ والتحقق يساعد في متابعة وتخطيط العمل المناخيّ.
- تأسيس وحدات للتنمية المستدامة وتغيُّر المناخ في كل وزارة.
- تحديد واستخدام الحلول الرقميّة التي تعزز/ تمكّن من تنفيذ الحلول منخفضة الكربون والمرنة مع التغيُّرات المناخيّة.
- تطبيق الوزارات لمعاييرالاستدامة في تحديد المشاريع التي سيتم تقديمها إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة ووزارة الماليّة.
- دمج الجوانب المتعلقة بتغيُّر المناخ في دراسات تقييم الأثر البيئيّ (EIA) في مصر.

ثالثًا: مشكلات البيئة العالميّة وانعكاساتها على البيئة المحليّة

لقد دخلت البشريّة مرحلة جديدة (الثورة العلميّة والتكنولوجيّة، وثورة المعلوماتيّة)، والتي تتميز عن المرحلتين السابقتين (الزراعة والصناعة) بمظاهر تغيُّر ما زالت تواصل فعلها في عالم اليوم، فعلى الرغم من التقدُّم العلميّ والتكنولوجيّ قد وفر للإنسان شروط حياة أفضل ومعيشة أيسر، إلا أنه وضع أمامه تحديات جديدة ينبغي له مواجهتها؛ فلقد أسهمت الثورة العلميّة والتكنولوجيّة في صُنع وسائل الحرب والدمار، وإنتاج النفايات النوويّة، وسرعة انتشار الأمراض، وظهور أمراض جديدة، غزو الفضاء وقد أدت الحروب إلى دمار كامل للبيئة ومن بين هذه الآثار تغيُّرات مناخ الأرض، وكان رد الفعل الطبيعيّ لتعاظُم مشكلات الطبيعة وزيادة

أخطارها، أن أصيبت البيئة العالميّة والإنسانيّة بكثير من الكوارث وعانت من مشكلات متعددة يمكن إجمالها في ما يلي (القطب، ٢٠٠٨ "أ"):

- ارتفاع معدل النمو السكانيّ في العالم.
- استنزاف الموارد الطبيعيَّة (الثروة المعدنيّة – موارد المياه – مصادر الطاقة).
- انتشار الأمراض المدمرة.
- انتشار تجارب المفاعلات النوويّة والإسراف في إنتاج أسلحة الدمار الشامل.
- انقراض عديد من الحيوانات والنباتات.
- التصحُّر – الزحف الصحراويّ – الاعتداء على الأراضي الزراعيّة – التجريف.
- التلوث البيئيّ بأنواعه المتعددة (تلوث المياه – تلوث الهواء – تلوث الغذاء – التلوث البيولوجيّ).
- الحروب المستمرة.
- ظاهرة الاحتباس الحراريّ.
- مشكلة ثقب الأوزون.
- نقص الغذاء وانتشار المجاعات.

وترجع هذه المشكلات إلى عدد من العوامل أهمها (القطب، ٢٠٠٨ "أ"):

- الاستخدام المكثف للطاقة من مصادره المتعددة؛ مما أنتج كميّات هائلة من الملوثات.
- الاستخدام غير الرشيد للتكنولوجيا في الصناعة والتعدين والزراعة، مما أدى إلى إنتاج ملوثات ضخمة، سواء في عمليّات الإنتاج أو الاستهلاك.
- استخدام نتائج وإفرازات الثورة الصناعيّة في السيطرة والهيمنة والدمار وليس في السلم فقط.
- الاستنزاف المُكثَّف للموارد الطبيعيَّة والمواد الأوليّة، دون وعي بحق الأجيال القادمة.
- الثورة الصناعيّة وتطوُّرها.
- زيادة حجم النفايات النوويّة المخزونة في باطن الأرض.

رابعًا: تعدد مخاطر تغيُّر المناخ ودور التكنولوجيا الخضراء في تخفيف آثاره والتكيُّف معها

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو مسعى عالميّ للحدّ من الآثار السلبيّة لتغيُّر المناخ. ولكي يصبح الاقتصاد "أخضر"، يجب أن يعمل على وضع نموذجٍ إنمائيّ جديد يَضمن الاستدامة البيئيّة. ينطوي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على تخفيض جذريّ لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى، ما يتطلّب تغيّرًا جذريًّا في كل مجالات الاقتصاد وفي أنماط حياة الناس. الهدفُ النهائيّ هو التحوُّل إلى اقتصادٍ أخضر لا يُبدِّد الموارد ولا يُلوّثها ولا يهدرها، وذلك من أجل إصلاح البيئة والمحافظة عليها، وكما في أي تحوُّل ثقافيّ، تتطلّب عمليّةُ الانتقال هذه من شرائح المجتمع كافة العمل معًا من أجل هدفٍ مشترك، ولكي تتمكّن مصر من الانتقال بنجاح إلى الاقتصاد الأخضر، ينبغي للأطراف المعنيّة كافة أن تُقدِّر الاستدامة وتكون قابلة للتكيُّف، لذا يمكن تحديد ثلاث سياسات ترمي إلى تعزيز المهارات الخضراء (هندي، ٢٠٢٣):

- من الضروريّ الاستمرار في تعزيز التكنولوجيا الخضراء في القطاعات التقليديّة من أجل بناء القدرة على التأقلُم. صحيحٌ أنّ الحكومة تمكَّنت من توسيع قطاع الطاقة المتجدّدة خلال العقد المنصرم، إلّا أنّها لم تُلاقِ النجاح نفسه في قطاعات أساسيّة أخرى التي تُعَدُّ عُرضةً لتغيُّر المناخ. بالتالي، ينبغي للحكومة أن تُدخل برامج آليّة إلى تعزيز قدرات القطاعات التقليديّة على اعتماد التكنولوجيا الخضراء الجديدة، مع أخذ هياكل مختلف القطاعات بعين الاعتبار.
- يشكّل إدراك معظم المصريّين بحدوث تغيُّر المناخ وانعكاساته الكارثيّة نقطةَ انطلاق مهمّة. ولا بُدّ من أن يهدف رفع مستوى الوعي والتثقيف بشأن تغيُّر المناخ إلى تحويل الشعور بالخوف إلى إرادة شعبيّة لتخفيف آثاره. ويجب على حملات التوعية التي تُركّز على أسباب تغيُّر المناخ أن تضعها ضمن الإطار المحليّ لتسهيل استيعابها. بالإضافة إلى ذلك، قد يصبح اكتسابُ مهارات خضراء أكثر جاذبيّة من خلال الترويج لأهميّة المحافظة على البيئة.

- يُشكّل الدعم والتمويل المؤسَّساتيّ بهدف تعزيز المهارات الخضراء لدى المصريّين أمرَين أساسيّين، ويمكن تقديمهما إمّا بشكلٍ مباشر عبر تنظيم دورات تدريبيّة وتعليميّة موجّهة، أو بشكلٍ غير مباشر من خلال حثّ المؤسَّسات على تعزيز المهارات الخضراء لدى موظّفيها الحاليين والمستقبليين. ومن شأن خلق فرص عمل تتطلّب مهارات محدّدة أن تشجّع العمّالَ تلقائيًّا على السعي لاكتسابها، وبالتالي، سيحفّزهم ذلك على تعلُّم مهارات جديدة والاعتراف بالمهارات الخضراء على أنّها ميزات لا غنى عنها. ويمكن للتوجيه المهنيّ أن يؤدّي دورًا رئيسًا، إمّا كجهدٍ داخليّ من خلال جهود بناء القدرات الصناعيَّة والاستدامة التي تقتضي من العمّال التعلّم أثناء العمل، وإمّا كجهدٍ خارجيّ من خلال توسيع المناهج التعليميّة بحيث تشمل التدريب على اكتساب المهارات الضروريّة للوظائف الخضراء.

مما سبق يمكن القول إن إعادة بناء الاقتصاد المصريّ تتطلب إعادة بناء الإنسان المصريّ بصفات وقيم تنمويّة معينة تتطلبها الظروف والملابسات التي يمر بها المجتمع المصريّ الآن في ظل التغيُّرات الراهنة ويقع على التربية مسئوليّة إعادة بناء الإنسان المصريّ عن طريق تعليمه وتدريبه وتنشئته على القيم والمعتقدات الصحيحة، ولذا فإن تنمية المجتمع المصريّ تتطلب إعادة بناء الإنسان المصريّ الذي يُقَدِّس العمل والإنتاج ويُرَشِّد الاستهلاك؛ أي إنسان يتسم بصفات اقتصاديّة معينة.

المحور الرابع: متطلبات وآليات البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر

إن المشكلات البيئيّة كثيرة ومتنوعة يعاني منها المجتمع العالميّ، ولها تأثيرها على المجتمع المصريّ، الأمر الذي يؤكد أن المجتمعات عامة والمجتمع المصريّ، تحتاج إلى أخلاق بيئيَّة عصريّة، ترتبط باحترام الطبيعة والحفاظ عليها، وهذا يتطلب توعية جِدّيّة تظهر للإنسان أهمية الطبيعة، ومدى ارتباطه بها، وبالتالي يقع على التربية مسئوليّة ترشيد العادات والتقاليد السلبيّة وتدريب الأبناء على آداب السلوك البيئيّ، وذلك بإعادة بناء الإنسان إيكولوجيًّا؛

أي إنسان يحمل صفات إيكولوجيّة تنطلق من منظومة قيميّة تحكم سلوكيّات وتفاعُلات واستخدامات الإنسان للبيئة. وهذا يتطلب مجموعة من المتطلبات الإيكولوجيّة.

ويمكن بلورة متطلبات البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر في ما يلي:

أولًا: تجنُّب الإسراف وتقنين معدل الاستهلاك للحفاظ على حق الأجيال القادمة

إن زيادة معدلات الاستهلاك تُهدِّد خطط التنمية وتشتِّت عمليّات الإصلاح الإيكولوجيّ. ومن ثم كان لا بُدّ من الاتجاه نحو الحد من الاستهلاك الزائد وتجنُّب الإسراف، فالإسراف يحد من كفاءة الجهد المبذول ويعوق الوصول إلى الأهداف، والإسراف قد يتخذ صورًا متعددة في المال أو الجهد أو الوقت، وفي كل الحالات فهو إهدار لموارد المجتمع وإمكاناته، ولذلك لا بُدّ من التخلّي عن الأنماط السلوكيّة الاستهلاكيّة الشاذة التي تتسم بالبذخ والترف والتبذير وسوء الاستهلاك، وأن نعدل من عاداتنا الاستهلاكيّة ونرشد إنفاقنا ونحد من إسرافنا؛ أي لا بُدّ من اتباع منهج جديد في الحياة قوامه الاعتدال والتوسُّط في الإنفاق والاستهلاك (القطب"أ"، ٢٠٢٣، ٢٠١).

وتحثنا الشريعة الإسلاميّة على الاعتدال والتوسُّط في الإنفاق بنهي الإسلام عن التبذير والإسراف في قول الحق سبحانه وتعالى: "وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا(٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا(٢٧)" الإسراء (٢٦:٢٧)، ويقول سبحانه وتعالى: "يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" (الأعراف: ٣٠)، ويقول سبحانه وتعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" (الفرقان: ٦٦)، ويقول سبحانه وتعالى: "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا" (الإسراء: ٢٩).

وقال سيدنا محمد (ﷺ): "كلوا واشربوا، والبسوا وتصدقوا، في غير إسرافٍ ولا مخيلةٍ" (رواه البخاري)، والنهي عن الإسراف والتبذير جاء عامًّا ليشمل الإسراف والتبذير في الإنفاق، وفي سائر وجوه الاستهلاك في الطعام والشراب واللباس، واستهلاك الكهرباء وغيرها، وكذلك الإسراف في الماء، فعَنْ سيدنا عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو (رضي الله عنهما) أَنَّ رَسُولَ اللهِ

(ﷺ): " مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: (مَا هَذَا السَّرَفُ؟) فَقَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ؟ قَالَ: "نَعَم، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهَرٍ جَارٍ" (رواه ابن ماجة).

ثانيًا: تقنين الزيادة السكانيّة

إن استمرار الزيادة السكانيّة سيؤثر على مستوى الحياة وجودتها ونوعيتها، ويشكِّل خطرًا يلتهم ثمار التنمية في كل دول العالم، وهذا يتطلب ضرورة إطلاق حملات توعية حقيقيّة تصل إلى جميع المواطنين، وتشكل الزيادة السكانيّة ضغطًا متزايدًا على البيئة، إما بصورة مباشرة عن طريق الإفراط في استغلال واستهلاك الثروات الطبيعيَّة (المتجددة وغير المتجددة)، والطاقات الانتاجيّة. أو بصورة غيرمباشرة عن طريق إنتاج كميّات هائلة من المخلفات التي تفوق قدرة البيئة على الاستيعاب، وكذلك تغوُّل العمران في الأراضي الزراعيّة، ومن ثم يجب تقنين الزيادة في عدد السكان وذلك في إطار تخطيط إقليميّ يحدد الحجم الأمثل لكل إقليم وفقًا لتوافر الخدمات العامة والمشروعات الصناعيّة والزراعيّة والإنتاجيّة التي تفي باحتياجات ومتطلبات السكان، وتحافظ على مصادر وثروات البيئة (القطب "أ"، ٢٠٢٣، ١٧٨-١٧٩).

وقد أطلقت مصر "الإستراتيجيّة الوطنيّة للسكان والتنمية (٢٠٢٣-٢٠٣٠)"، والتي تهدف إلى

تحقيق التوازُن بين السكان والتنمية من خلال تعزيز الصحة الإنجابيّة، تمكين المرأة، الاستثمار في الشباب، وتحسين فرص التعليم، ورفع الوعي بالقضايا السكانيّة في إطار شامل يضمن كفاءة وفعاليّة وشفافيّة تنفيذ السياسات السكانيّة (المجلس القوميّ للسكان، ٢٠٢٣، ٤٤).

ثالثًا: تحقيق العدالة الاجتماعيّة

تتمثل الرؤية الإستراتيجيّة للعدالة الاجتماعيّة حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعيّ، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفِّز فرص الحراك الاجتماعيّ المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع

المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية (الأجندة الوطنيّة للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠).

والعدالة الاجتماعيّة هي الركيزة الأساسيّة للبناء الإيكولوجيّ، وتحقيقها في المجتمع المصريّ هو السبيل الوحيد إلى القضاء على الفوارق الطبقيّة والتفاوت الاجتماعيّ، ومحاربة النزعات الاستهلاكيّة، وتشجيع القيم الإنتاجيّة والإقبال على العمل... ويمكن تحقيق العدالة الاجتماعيّة من خلال توافر الأسس الآتية (القطب"أ"، ٢٠٢٣، ٢٠٦):

- إتاحة الفرص المتكافئة أمام المواطنين للحصول على حاجاتهم ومستلزماتهم، كل حسب قدراته، واستعداداته.
- تذويب الفوارق الطبقيّة في الملكيّات والدخول وتحقيق التكافُل الاجتماعيّ.
- عدالة توزيع الثروة القوميّة، على أن يكون العمل وحده هو الأساس لتفاوت الثروات في المجتمع.
- عدالة توزيع الخدمات التي تؤديها الدولة لمواطنيها.
- كفالة المجتمع لحاجات الإنسان الضروريّة من الغذاء والكساء والمسكن... وكذا لحقوقه وحريّاته العامة والممارسة السياسيّة.
- المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات.

رابعًا: تحفيز الإنسان المصريّ ودفعه نحو الاستثمار الأخضر

إن الهدف الثالث من أهداف أجندة التنمية المستدامة بمصر هو تحقيق اقتصاد قويّ تنافسيّ ومتنوع، ولذلك تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصاديّ قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحوُّل الرقميّ ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول الماليّ وإدراج البُعد البيئيّ والاجتماعيّ في التنمية الاقتصاديّة وهذا يتطلب تفعيل الاستثمار في المجالات كافة.

والاستثمار الأخضر هو أحد مقومات التنمية المستدامة التي تقوم على الاقتصاد الأخضر أيضًا، وذلك من خلال التعامُل مع المجتمع والبيئة بصورة تؤدي إلى تحقيق الحياة

الأفضل للإنسان المعاصر، وضمان الحياة الفضلى للأجيال القادمة، ومن ثم المحافظة على التوازُن البيئيّ بأشكاله المتنوعة. وفيه يتجه المستثمرون في هذا الاستثمار إلى التعامُل مع الطاقة المتجددة والأسواق الخضراء والبنوك الخضراء، وذلك من خلال تحقيق الشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسَّسات الحكوميّة لزيادة الاستثمار في هذا النظام لتحقيق أعلى معدلات النمو خاصة في التعامُل مع البيئة وحمايتها من أخطار التلوث (موقع وزارة شئون البيئة، ٢٠٢٢).

ولكى يعود الاستثمار بالفائدة المرجوة منه على ضوء هذا المناخ، يجب على الدولة ما يلي (القطب، ٢٠٢٣، ٢٢٩):

أ. تشجيع عمليّات التصدير وتبنّي إستراتيجيَّات فعَّالة لتسويق المنتجات المحليّة.

ب. توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات طويلة الأجل التي تحافظ على البيئة.

ج. ضبط عمليّات استيراد السلع الكماليّة (الاستهلاكيّة) وذلك حماية للمنتجات الوطنيّة، وحفاظًا على موارد الدولة من النقد الأجنبيّ.

ومن ثم فإن فتح باب الاستثمار وتوجيهه إلى المشروعات الإنتاجيّة، سوف يؤدي إلى توافر السلع الرئيسة، وفتح آفاق جديدة للعمل توفر فرص عمل مناسبة، وذلك يستلزم تحفيز الإنسان وتوجيهه نحو حُسن استثمار رأس المال.

خامسًا: الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل

لتحقيق تنمية اقتصاديّة قوامها زيادة الإنتاج القوميّ، ورفع مستوى معيشة الفرد، فإنه لا بُدّ من اتباع أسلوب التخطيط الشامل الذي يعني بتصوير احتياجات الواقع في ضوء الإمكانات المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها، وهو يهدف إلى التحكم في مختلف قطاعات النشاط في الدولة أو المنظمة في إطار نظام متكامل من الأهداف التي تلبي احتياجات وطموحات المجتمع في جميع المجالات، ويقوم التخطيط الشامل على تقدير الإمكانيّات والموارد حاليًا ومستقبلًا، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها في مختلف المجالات، مع بيان السياسات والإجراءات التي تقوم بها الدولة أو المنظمة لكي توجه التنفيذ مما يحقق الأهداف المرسومة، والفكرة الأساسية للتخطيط الشامل هو أن تتناسب عمليّات التطوير في جميع القطاعات بحيث

تحقق الهدف المنشود عن طريق ترابُط أو اندماج الخطط المختلفة ومنع التداخُل والازدواج، ويمكن تعريف التخطيط الشامل على أنه "الأسلوب أو الوسيلة العلميّة التي تستطيع الدولة أو المنظمة أن تكشف عن موقعها الحاضر وترسم سياستها للمستقبل بحيث تحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد وإمكانيّات بما يساهم في ارتفاع المستوى المعيشيّ للمجتمع" (السواط، وسندي، والشريف، ٢٠٠٧، ٨٨).

ويُعَدُّ التخطيط الشامل، الطريق الأمثل للخروج من دائرة التخلُّف والوصول إلى تحقيق تنمية متعددة المجالات، وذلك لأهميته التي تتبلور في (القطب، ٢٠٢٣، ١٩٧):

- أنه الأسلوب العلميّ للوصول إلى أهداف المجتمع التي تواكب العصر بعيدًا عن العشوائيّة والتلقائيّة.
- أنه الضمان الوحيد لاستخدام جميع الموارد الوطنيّة (الطبيعيَّة والماديّة والبشريّة) بطريقة علميّة وعمليّة.
- أنه يحدد مراحل العمل والخطوات التي تُتَّبَع والطريق الذي يسلكه العاملون وأوجه الرقابة والمتابعة المستمرة بما يحقق تنفيذ الأهداف بكفاءة عالية.
- أنه يحقق عن طريق التنبؤ والتقييم المستمر القضاء على العوامل المعوقة التي تواجه تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف.
- أنه يوازن بين الموارد والاحتياجات وبين مختلف الجهود المبذولة، ويعمل على استخدام الإمكانات بأقصى طاقتها وعلى أحسن وجه، وذلك تجنُّبًا للإسراف والهدر في الموارد والطاقات والوقت.

ولكي يتسم التخطيط بالشمول والتكامُل، لا بُدّ وأن يوضع بعد مناقشات مستفيضة في كل الجوانب، يشارك فيها مختلف التخصُّصات في المجتمع، وذلك أخذًا بمبادئ الشورى والمشاركة والحوار، ولا بُدّ أيضًا أن يراعى في التخطيط المستجدات السياسيّة والاقتصاديّة على الساحة العربيّة والعالميّة.

سادسًا: التأكيد على زيادة الإنتاج والعمل البنَّاء لتحقيق التحرُّر من قيود التبعيّة والاستغلال بكل أشكاله

الإنتاج بمقوماته كافة (البشريّة والماديّة والفكريّة والتنظيميّة) هو المشكلة الأساسيّة التي تواجه المجتمع المصريّ الآن، ولا سبيل إلى التقدُّم والرفاهية والحريّة الكاملة المقننة إلا بزيادة الإنتاج وتطويره بما يتلاءم والاحتياجات العصريّة للمجتمع. والدليل على ذلك أن كل الدول المتقدمة مثل أمريكا، روسيا، اليابان، انجلترا، فرنسا... لم تصل لتلك الدرجة من الرُقي والقوة والرفاهية إلا بزيادة الإنتاج والعمل البنَّاء المثمر، والتحرُّر من القيود والسلبيّة والروتين، وبناء ضمير وطنيّ قويّ في نفوس أبنائها منذ الصغر، فالجميع يحافظون على المال العام بوازع من أنفسهم، وليس خوفًا من عقاب القانون (القطب، ٢٠٢٣، ٢٢٩-٢٣٠).

وتستلزم زيادة وتطوير كفاءة الإنتاج في المجتمع المصريّ لتحقيق الاكتفاء الذاتيّ، تحقيق ما يلي (القطب، ٢٠٢٣، ٢٣٠)، (متولي، ١٩٩٠، ١٧-١٩)، (السمالوطي، ١٩٩٤، ٧٧):

- تعزيز قيم عمليّة الإنتاج مثل العمل، الجودة، الإتقان، المسئوليّة، تقدير قيمة الوقت.. إلخ.
- تنشيط السياحة وتنميتها وتوجيه الاستثمارات نحوها.
- تنمية الإنتاج الزراعيّ عن طريق تكامُل مشروعات التوسُّع الرأسيّ والأفقيّ في خطة زراعيّة موحدة، ورفع الإنتاجيّة الزراعيّة، وتكثيف الإنتاج، وزيادة الرقعة الزراعيّة باستصلاح الصحراء، والأخذ بمبدأ التخصُّص الإقليميّ للمحاصيل... وذلك من أجل استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها ويحقق الاكتفاء الذاتيّ الغذائيّ والكسائيّ.
- توفير البنية الأساسيّة التي تعتمد عليها خطط التنمية وتشمل الكهرباء والطاقة والمياة وشبكة النقل... إلخ.
- زيادة الإنتاج الصناعيّ، بإقامة الصناعات التحويليّة التي تعتمد على الخامات الزراعيّة، وتنمية الثروات المعدنيّة، وامتلاك القدرة التقنيّة، وحُسن استخدام وسائل التكنولوجيا والاستفادة من تجارب العلم.

وتؤدي زيادة الإنتاج إلى درجة من التقدُّم والرُقيّ تُحَرِّر المجتمع المصريّ من قيود التبعيّة والاستغلال، وتوجِّه أبناء المجتمع نحو مزيد من العمل البنّاء المثمر وصولًا إلى إنتاج أكثر جودة وإلى حُرِّيَّة وتقدُّم ورُقي أعلى.

ولهذا تم تحديد عدد من المقترحات في تطوير قطاع الخدمات بمصر منها ما يلي (رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢):

- العمل على تشجيع قطاع البنوك على تمويل المشروعات الصناعيّة وزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعيّ. كما يجب الاهتمام بوسائل وأنشطة التمويل الأخرى وتشجيعها كأسواق رأس المال، التمويل العقاريّ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتأجير التمويليّ والتخصيم.
- العمل على تطوير البنية الأساسيّة للاتصالات والمعلومات في مصر، وعلى الرغم من كون مصر رائدة في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط طبقًا لمؤشِّر جلوبال سرفيسيز لوكيشن لعام ٢٠٢١، فإنه لا يزال الطريق مفتوحًا أمام التطوير من خلال عدد من العمليّات المهمة مثل، التحوُّل الرقميّ في المؤسَّسات الحكوميّة، والاستثمار في عمليّة الشمول الماليّ، وتشغيل الجيل الخامس للهواتف المحمولة والإنترنت في مصر.
- العمل على تطوير ورفع جودة مؤسَّسات الدولة، وتعزيز مؤشِّرات الحوكمة كزيادة فاعليّة الحكومة، ومحاربة الفساد، والعمل على رفع جودة القوانين وقواعد الاستثمارات والتصنيع... إلخ، وقد قامت الدولة بجهود مضنيّة في تحقيق الاستقرار السياسيّ ومحاربة العنف والإرهاب، ويتضح ذلك من خلال زيادة تقدير ذلك المؤشِّر خلال السنوات الست الماضية، ولا يزال أمام الدولة عدد من المعوقات التي تجب إزالتها مثل، طول فترة التقاضي أمام المحاكم وطول مدة إصدار تصاريح العمل والتشغيل والبيروقراطيّة، وتقوم الدولة حاليًا بالعمل على تطوير "نظام الشباك الواحد" الذي يتيح للمستثمر أن ينهي عمله في أقل فترة ممكنة.
- ويظل التحدي الأصعب والأهم في مصر هو التعليم، حيث إنه حجر الأساس لأي نهضة صناعيّة، كما أنه يقدم حلولًا لمشكلات عدة تواجه التصنيع مثل، نقص العمالة الماهرة

ورأس المال البشريّ. كما أن للتعليم دورًا مهمًّا في مواجهة التحديات الأخرى مثل، جودة المؤسَّسات، واللوجستيّات، وشبكة الطرق والمواصلات، وكذلك البنية الأساسيّة التكنولوجيّة والمعلوماتية، ويمكن تحديد أهم ما تحتاجه مصر في الأعوام القليلة المقبلة وأهمها: تطوير التعليم الفنيّ وتشجيعه وتغيير النظرة المجتمعيّة إلى خريجينه، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة واستحداث برامج تعليميّة جديدة وتشجيعها في الجامعات المصريّة مثل علوم البيانات، وعلوم اللوجستيّات وغيرهما، وتطوير مستوى المعلم.

- يتعين تحسين اللوجستيّات محليًّا من خلال التعاون مع الشركات الأجنبيّة التي تملك الخبرة الكافية في ذلك المجال، كما يتعين على الحكومة تقليص دورها المباشر من خلال منح الشركة العامة مزيدًا من الاستقلاليّة في اتخاذ القرارات تبعًا لمعطيات السوق والربحيّة.

سابعًا: ضبط النزيف الاقتصاديّ "هجرة الكفاءات العلميّة المصريّة"

تمثل ظاهرة هجرة أو استنزاف العقول والكفاءات (Drain Brain) مصدر قلق كبير للدول المُصَدِّرَة لهذه العقول والكفاءات، حيث تكون في أمَسِّ الحاجة إليها للخروج بها من أزماتها والمساهمة في رفع معدلات نموُّها الاقتصاديّ. وهناك جدل ما زال قائمًا حول تأثير هجرة العقول في النمو الاقتصاديّ: هل يؤثر ذلك سلبًا وفقًا لرؤية الأدبيّات التقليديّة؟ أم إيجابًا وفقًا للتوجُّهات الحديثة التي ترى أن هجرة العقول يمكن أن تمثل دافعًا للأفراد لزيادة الاستثمار في رأس المال البشريّ أملًا في الحصول على فرص للهجرة وتحقيق مستويات دخول مرتفعة؟ ويطلق على هذا الأثر مكسب العقول، وبالتالي يترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشريّ ارتفاع النمو الاقتصاديّ (عمارة، ٢٠١٣، ٨).

ثامنًا: إعلاء قيمة العمل المنتج ودوره في تقدُّم الأمم

إن أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو إدراكه قيمة العمل في بناء الحضارات، واستمرار هذه الحياة الدنيا، وهو يعلم أنه المخلوق المكلَّف من قِبل الله في الشرائع كلها بالعمل على عمارة الكون واستثمار ما فيه لمصلحته، وبما ينفعه في العيش كمخلوق مكرَّم على سائر المخلوقات. وقد حث الإسلام على العمل والجد والاجتهاد، وكسب الرزق من الحلال الطيب، وعلى ممارسة التجارة والزراعة والصناعة. وقد حثَّ الاسلام على العمل

والإنتاج ورغَّب فيهما؛ فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥)، ويقول الله تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة: ١٠٥)، وفي سبيل ذلك دعت الشريعة الإسلاميّة إلى إتقان أي عمل يُقدِم عليه الإنسان؛ فرويَ عن أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله (ﷺ): "إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ"، فالعمل هو المقياس الذي تُقاس به تربية الإنسان، يُقاس به إيمانه وعِلمه وأخلاقه، ولذلك يجب تقديس العمل وإعلاء قيمة العمل المنتج عن طريق التأكيد على احترام العمل وإعطائه القيمة الاجتماعيّة التي يستحقها، واعتبار العمل المنتج مُحَرِّكًا للطاقات الكامنة في الأفراد والمجتمع.

وتتضح المتطلبات الإيكولوجيّة لبناء الإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر في ما يلي (القطب، ٢٠٢٣، ٣٠٥):

- الأخذ بمبدأ التنظيم العمرانيّ.
- استثمار البيئة استثمارًا نظيفًا.
- الالتزام بتطبيق العمل وفق تشريعات حماية البيئة.
- تبنِّي إستراتيجيّات لمواجهة مخاطر تلوث البيئة وحمايتها.
- ترشيد استخدام الموارد البيئيّة.
- تقنين معدلات الزيادة السكانيّة.
- تكوين روح المحافظة على المعالم الأثريّة.
- تنسيق التعاون الإقليميّ الدوليّ على أسس قويّة لحماية البيئة.
- توافر الأخلاقيّات البيئيّة "صحوة الضمير البيئيّ".
- توعية الإنسان بأنه مسئول عن مصيرة البيئيّ.
- حُسن استثمار وسائل وآليات التكنولوجيا.
- حفظ التوازن البيئيّ .
- نبذ العادات والتقاليد والمعتقدات البيئيّة الخاطئة.

- النظرة الشموليّة – التكامُلية لقضايا البيئة.

تاسعًا: الآليات التربويّة لبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا في ضوء الاقتصاد الأخضر

لتحقيق بناء وتشكيل الإنسان المصريّ في إطار المتطلبات الإيكولوجيّة السابقة؛ أي لضمان تربية الإنسان المصريّ تربية بيئيَّة، ينبغي الانطلاق من "الآليات التربويّة" التي تُعَبِّر في مضمونها عن أهداف ينبغي أن تتكاتف المؤسَّسات التربويّة (رسميّة وغير رسميّة) على تحقيقها، كل وفق تنظيماته وأنشطته وبرامجه وأسلوبه كما يلي (القطب، ٢٠٢٣، ٢١٤-٢١٥):

- إجراء مزيد من البحوث في مجال دراسة البيئة وحمايتها من التلوث وسبل استثمار مواردها والدعوة إلى تشجيع التجارب الناجحة في مجال التخلص من القمامة والفضلات والنفايات.
- إدراج التربية البيئيّة في مناهج ومقررات النظام التعليميّ بمستوياته، وذلك لإكساب المتعلمين المعارف والاتجاهات البيئيّة الإيجابيّة. ومن ثم يجب توفير الأدلة والمراجع والكتب التي تساعد المعلمين على تدريس الموضوعات البيئيّة والمصادر الطبيعيَّة، بحيث تنمّي ثرواتهم من المعلومات وتزيد من ميزانهم الثقافيّ، وتساعدهم على ابتكار أحدث طرائق التدريس لها.
- إكساب الإنسان القيم والسلوكيّات والاتجاهات والمهارات التي توجِّه الإنسان وتُمكِّنه من المحافظة على البيئة وحمايتها مما يتهددها من أخطار.
- إكساب الإنسان مهارات استغلال وقت الفراغ في تجميل البيئة والمحافظة على فطريتها ورونقها، وذلك من خلال البرامج والأنشطة المختلفة التي تعمل على صقل مواهبه، وتنمية قدراته وإثراء معارفه، وبالتالي تُعَدِّل من مستوى إدراكه البيئيّ.
- تكوين الضمير البيئيّ لدى الإنسان، كي يوجهه ويضبط سلوكيّاته تجاه البيئة.
- تنمية الحس البيئيّ لدى الإنسان وتعميق صلته بالبيئة المحيطة به، وإكسابه معايير المسئوليّة الأخلاقيّة.
- تنمية الحسّ الجماليّ وملكة التذوق الفنيّ لدى الإنسان ليستشعر الجمال من حوله ويسعى نحو توفيره وتنميته في البيئة المحيطة به.

- تنمية المواطنة لدى الإنسان وتدريبه على الالتزام، بما يؤدي إلى تنمية الشعور بالمسئوليّة تجاه البيئة وحمايتها.
- تنمية الوعي البيئيّ لدى الإنسان بالبيئة وعلاقته بها ومشكلاتها، بغية التغلُّب عليها وإيجاد الحلول لها.
- تنمية حواس الأطفال (النوافذ التي تكتشف الأطفال من خلال البيئة) على النظافة وجمال البيئة مما يساعدهم ويدفعهم نحو التعامُل الايجابيّ السلميّ مع البيئة المحيطة بهم.
- توظيف طاقات الشباب من طلاب المدارس والجامعات في القيام بدور إيجابيّ نحو البيئة مثل تجميلها، تنظيفها... وذلك من خلال مشاريع توظف طاقة الشباب وتمتص حيويتهم ويمكن عمل ذلك من خلال تنظيم عمل الاتحادات الطلابيّة، وجماعات الجوالة، وإقامة المعسكرات الصيفيّة.
- توعية الإنسان بالمشكلات البيئيّة، وخاصة مشكلة التلوث وأخطاره على البيئة.
- توفير مناخ تشيع فيه القيم والسلوكيّات المرتبطة بالحفاظ على البيئة وحسن استثمار مواردها، ويتم ذلك في إطار نسق قيميّ "منظومة قيميّة" متفق عليها، تنبع من أحشاء المجتمع المصريّ.
- ربط التعليم بالبيئة، وذلك من خلال أنشطة يمارسها الطالب في البيئة التي تقع فيها المدرسة، مما يزيد ويُحَسِّن من علاقة الإنسان بالبيئة، ويمكن أن تسهم الرحلات والزيارات في ذلك.

المحور الخامس: تصوُّر مُقتَرَح لدور التعليم في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر

بعد عرض الإطار الفكريّ للاقتصاد الأخضر والمتطلبات الأساسيّة لبناء الإنسان المصريّ يقدِّم البحث في هذا المحور تصوُّر مُقتَرَح لدور المدرسة في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر متضمنًا فلسفة ومنطلقات وأهداف ومجالات وهي كما يلي:

أولًا: فلسفة التصوُّر المُقترَح

في ظل المتغيُّرات والتحديات الكبرى التي أثرت في حياة الناس، وغيَّرت من العادات والآداب والأخلاق، والسلوك، أصبح من الضروريّ والمؤكد تضافُر جهود جميع عناصر مؤسَّسات التنشئة الاجتماعيّة في بناء وغرس قيم للإنسان المصريّ تتناسب مع متطلبات الاقتصاد الأخضر، وهذا لأهميتها في حياتهم حاضرًا ومستقبلًا، كما تبين أن الاقتصاد الأخضر ضرورة أساسيّة وحاجة مُلِحَّة في هذا العصر، ولذلك أصبح من الضروريّ إدراج المفاهيم التي تتعلق بالاقتصاد الأخضر والتربية الاقتصاديّة وكيفيّة تحقيقها من خلال مؤسَّسات التنشئة الاجتماعيّة، وتوعية النشء بمخاطر وأضرار عدم تحقيقها وإلحاق الضرر بالمجتمع وذلك من أجل إعداد جيل قادر على العيش في مجتمع آمن.

ثانيًا: منطلقات وأسس التصوُّر المُقترَح

يُقصد بمنطلقات وأسس التصوُّر المُقترَح تلك الأبعاد الأساسيّة التي تستند إليها الدراسة في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، وهي:

- أن الاقتصاد الأخضر دعامة أمن واستقرار للمجتمع في ظل ما يجتاح العالم من ثورات، واحتجاجات ومشكلات، وأزمات، وتحديات، كل ذلك يفرض على أي مجتمع يريد الحفاظ على أمنه واستقراره، ويريد أن يلحق بركب الدول المتقدمة، وأن يدعم قيم الاقتصاد الأخضر، وأن يرسخها في عقل ووجدان أبناء الوطن.
- أن الاقتصاد الأخضر مطلبٌ ضروريّ للاستقرار الاجتماعيّ.
- تُعد المؤسَّسات التعليميّة بكل عناصرها مسئولة عن أخذ زمام المبادرة في التصدي للظواهر السلبيّة، وإكساب الإنسان للمبادئ والقيم والمعارف والاتجاهات التي تُمَكِّنه من العيش بأمان له وللأجيال القادمة.
- للمؤسَّسات التعليميّة دور مهم في تعزيز وتحقيق الاقتصاد الأخضر لدى الطلاب من إحداث أثر ملموس ومردود مباشر تظهر نتائجه المنشودة على الطلاب.

ويستند التصوُّر المُقترَح إلى الأسس الآتية:

- الأساس الأخلاقيّ أو القيميّ: إن الجانب القيميّ يُعَدُّ قاعدة أساسيّة لمشاركة المجتمع كأفراد في تحقيق الاقتصاد الأخضر والتصدِّي لأي سلوك خارج عن الأخلاق والقيم وتتنافى مع ثقافة المجتمع.
- الأساس التربويّ: تزويد الإنسان المصريّ بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لفهم حاضره واستشراف مستقبله.
- الأساس التكنولوجيّ: في هذه الثورة الهائلة في مجال الاتصالات يحتاج الإنسان المصريّ إلى التوجيه والإرشاد في الحد من التعامُل مع وسائل الاتصال بأدواتها المختلفة التي تهدف إلى القضاء على المجتمع.
- الأساس العقليّ: الأمن حق وواجب، حق للفرد تجاه المجتمع، وواجب على الفرد أن يتحمل نصيبه منه، ويؤدي واجبه فيه، ويتأتى ذلك من خلال دور مؤسَّسات التنشئة الاجتماعيّة في إنتاج العقول المفكرة الناقدة وتحديث المعارف، والتركيز على القضايا التي تُمثل خطرًا حقيقيًّا على سلامة المجتمع.

ثالثًا: أهداف التصوُّر المُقتَرَح

يهدف التصوُّر المُقتَرَح إلى تفعيل دور المدرسة في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

- تحديد دورالمدرسة في تحقيق البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في ضوء الاقتصاد الأخضر.
- رصد مجالات البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ.

رابعًا: مجالات التصوُّر المُقتَرَح

تتضمن مجالات التصوُّر المُقتَرَح مجموعة من القيم المسئولة عن البناء المتكامل للإنسان المصريّ، وهي:

١. المجال (الإيكولوجيّ) وبناء الإنسان المصريّ لتحقيق الاقتصاد الأخضر

يمكن للقيم (الإيكولوجيّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. إكساب الإنسان المصريّ قيم: النظافة، والوقاية، واستثمار وقت الفراغ، والتذوُّق الجماليّ والترشيد البيئيّ، والتنظيم البيئيّ، ومكافحة التلوث، والحفاظ على آثار المجتمع ومتنزهاته، وغيرها من قيم الهويّة البيئيّة.

ب. تزويد الطالب المصريّ بمجموعة من المعلومات والمعارف حول البيئة وعناصرها، ومواردها الطبيعيَّة المتجددة وغير المتجددة، وعلاقتها بالصحة العامة للإنسان، وتزويدهم بمعلومات حول بعض الأمراض وأسبابها وطرائق الوقاية منها.

ج. تكوين الاتجاهات الإيجابيّة للطالب المصريّ نحو النظافة الشخصيّة الظاهرة والباطنة، والتمسُّك بالعادات الصحيّة السليمة من التلوث، وحُسن استثمار موارد البيئة.

د. إكساب الإنسان المصريّ مهارات تجميل البيئة، ومهارات استثمار وقت الفراغ في ممارسة التمارين الرياضيّة والهوايات النافعة.

هـ. دفع الإنسان المصريّ نحو المشاركة الفاعلة في تنظيف البيئة، وتشجيرها، وتخليصها من الملوثات الماديّة الضارة، وحثهم على التخلِّي عن العادات البيئيّة الضارة.

و. دفع الإنسان المصريّ نحو التعامُل الرشيد مع موارد الطبيعة والحفاظ عليها وحمايتها مما يتهددها من أخطار .

ز. تنمية مشاعر الولاء والاعتزاز والانتماء لمصر والحفاظ عليها.

٢. المجال (العِلميّ/ التكنولوجيّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر

يمكن للقيم (العِلميَة/ التكنولوجيّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تعزيز القيم المرتبطة بالعلم والتقدم، والمثابرة العلميّة، والطموح العلميّ والتكنولوجيا، والابتكار، والأمانة العلميّة، والمسئوليّة العلميّة، والنقد.

ب. توعية الإنسان المصريّ بأهمية العلم والعلماء في تقدُّم المجتمع ونهضته.

ج. تحقيق التواصُل العلميّ والفكريّ بين الأفراد.

د. تدريب الإنسان المصريّ على التفكير العلميّ الذي يربط النتائج بمقدماتها.

هـ. غرس المسئوليّة العلميّة لدى الإنسان المصريّ.

و. توعية الإنسان المصريّ بالتعامُل الأمثل مع معطيات التكنولوجيّا.

ز. استقطاب ورعاية الأفراد المبدعين ذوي العقليّة الابتكاريّة.

ح. دفع الإنسان المصريّ نحو استخدام التخطيط العلميّ في كل شئون حياتهم.

ط. تدريب الإنسان المصريّ على أساليب النقد والحوار البناء.

٣. المجال (السياسيّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر:

يمكن للقيم (السياسيّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. بث روح الديمقراطيّة في نفوس الأفراد.

ب. تعميق الاعتزاز بالوطن المصريّ والافتخار بالانتماء إليه.

ج. تشجيع الإنسان المصريّ على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسيّة.

د. إنماء قيم الحُرِّيَّة والمسئوليّة والوطنيّة في نفوس الأفراد.

هـ. تعزيز القيم المرتبطة بمفاهيم الدولة، والأمة القوميّة، والنظام السياسيّ، والوطنيّة.

و. تحقيق مساندة الإنسان المصريّ للقرارات السياسيّة التي تعلي من مكانة المجتمع المصريّ.

ز. توعية الإنسان المصريّ بتاريخ الدولة السياسيّ ودورها الريادي في مساندة المجتمع العربيّ.

ح. توعية الإنسان المصريّ بالحقوق والواجبات السياسيّة.

ط. تدريب الإنسان المصريّ على صُنع القرار وامتلاك آلياته.

ي. تعميق وعي الإنسان المصريّ بالشرعيّة الدوليّة في إطار من السيادة الوطنيّة.

ك. تحصين الإنسان المصريّ ضد عمليات الاستقطاب المغرض.

٤. المجال (الاقتصاديّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر

يمكن للقيم (الاقتصاديّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تدريب الإنسان المصريّ على الاقتصاد وترشيد الاستهلاك.

ب. تشجيع الإنسان المصريّ على العمل الجاد والمنتج.
ج. بثّ روح العمل والإخلاص والجودة والإتقان في وجدان الإنسان المصريّ.
د. تعزيز القيم المرتبطة بمفاهيم المنتج الوطنيّ، والصناعة الوطنيّة، والعدالة الاجتماعيّة، والثروة القوميّة، والملكيّة العامة.
هـ. دفع الإنسان المصريّ إلى المشاركة الجادة في زيادة الإنتاج.
و. إشعال روح المنافسة في نفوس الأفراد للارتقاء بالمنتج الوطنيّ.
ز. تقدير الأعمال الحرفيّة وإعلاء شأن القائم بها.
ح. تدريب الإنسان المصريّ على الأخذ بالتخطيط العلميّ في دراسة المشروعات وإدارتها.
ط. توعية الإنسان المصريّ بالسوق العالميّ: أبعاده ومشكلاته وتحدياته وسبل المشاركة الجادة فيه.
ي. دفع الإنسان المصريّ نحو الحفاظ على ممتلكات المجتمع.
ك. تحصين الإنسان المصريّ ضد عمليّات التواكل الاقتصاديّ.

٥. **المجال (الأسري/ الاجتماعيّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر**

يمكن للقيم (الأسريّة/ الاجتماعيّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تعزيز القيم المرتبطة بالتماسك الاجتماعيّ، واحترام العرف الاجتماعيّ، والتكافُل الاجتماعيّ، والاحترام والتقدير للكبير والصغير، ورعاية الأمومة.
ب. توعية الإنسان المصريّ بضرورة التمسُّك بآداب السلوك الاجتماعيّ.
ج. توعية الإنسان المصريّ بأهمية تكوين الأسرة في بناء المجتمع.
د. تربية الإنسان المصريّ على تقديس الحياة الأسريّة.
هـ. تدريب الإنسان المصريّ على آليات تحقيق الترابُط الأسريّ.
و. تربية الأفراد على التأكيد على رعاية الضعيف وتوقير الكبير.
ز. تربية الأفراد على تقدير دور ومكانة المرأة.

ح. تربية الأفراد على إحياء التكافُل الاجتماعيّ.

ط. غرس المسئوليّة الاجتماعيّة في عقل ووجدان الأفراد.

ي. دفع الأفراد نحو مساعدة الفئات الخاصة.

٦. **المجال (التعليميّ/التربويّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر**

يمكن للقيم (التعليميّة/ التربويّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تعزيز القيم المرتبطة بتقدير التعليم، واحترام المعلم، وتطوير مؤسَّسات التعليم، ومجانيّة التعليم.

ب. تقدير دور المعلم في بناء الفرد والمجتمع.

ج. تعميق قيمة التعليم في وجدان الإنسان المصريّ.

د. دفع الإنسان المصريّ نحو السعي لطلب العلم.

هـ. تدريب الإنسان المصريّ على التعلُّم الذاتيّ.

و. توعية الإنسان المصريّ بمشكلات التعليم ودوره المستقبليّ في علاجها.

ز. دفع الأفراد نحو خدمة البيئة المحيطة.

ح. مشاركة الإنسان المصريّ بفاعلية في محو الأميّة.

ط. استيعاب التعليم لتخصُّصات العصر لإعداد الإنسان المصريّ وفق متطلبات سوق العمل.

ي. توعية الإنسان المصريّ بأهمية التعليم المستمر.

٧. **المجال (الثقافيّ/ الفكريّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر:**

يمكن للقيم (الثقافيّة/ الفكريّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تعظيم قيم الثقافة الوطنيّة وتعميقها في عقول الإنسان المصريّ.

ب. تعميق اعتزاز الإنسان المصريّ بالخصوصيّة الثقافيّة للمجتمع المصريّ.

ج. تحفيز الإنسان المصريّ للحفاظ على ثقافة المجتمع وتنقيتها.

د. توعية الإنسان المصريّ بآليات التواصُل الثقافيّ مع الآخر.

هـ. تعميق قيم التسامح الثقافيّ عند الإنسان المصريّ.

و. إكساب الإنسان المصريّ قيم وآليات الحوار الثقافيّ.

ز. توعية الإنسان المصريّ بعدم وجود تناقض بين الأصالة والمعاصرة وفقًا للمنطق الشرعيّ والعقلانيّ.

ح. ترشيد تعامُل الإنسان المصريّ مع التراث.

ط. تطهير ثقافة الإنسان المصريّ من البدع والخرافات والأساطير.

ي. تدريب الإنسان المصريّ على فُرص التعامُل الحضاريّ مع الآخر وفقًا لطبيعة الزمان والمكان.

ك. توعية الإنسان المصريّ بفحوى حوار الثقافات وصراع الحضارات.

ل. دفع الإنسان المصريّ نحو الاستفادة من ثقافة العصر.

م. تحصين الإنسان المصريّ ضد عمليّات التهميش والتسطيح والتشويه الثقافيّ.

٨. **المجال (الدينيّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر:**

يمكن للقيم (الدينيّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. تعزيز قيم الإنسان المصريّ المرتبطة بالعقيدة الدينيّة، والوسطيّة والاعتدال، والتسامُح والحوار الدينيّ.

ب. تنمية الاعتزاز بالعقيدة الدينيّة والدفاع عنها في وجدان الإنسان المصريّ.

ج. تحفيز الإنسان المصريّ للتمسك بالفضائل القويمة المستمدة من العقيدة.

د. بناء العقيدة الإيمانيّة الصحيحة لدى الإنسان المصريّ.

هـ. دفع الإنسان المصريّ للتعامُل وفق الأخلاق الكريمة المستمدة من العقيدة.

و. توعية الإنسان المصريّ بأهمية نشر العقيدة الإسلاميّة لنشر سيادة العدل الإلهيّ.

ز. توعية الإنسان المصريّ بأهمية ممارسة الشعائر الدينيّة والمحافظة عليها.

ح. توعية الإنسان المصريّ بضرورة وشرعيّة احترام عقائد الآخرين.

ط. توعية الإنسان المصريّ بأن الجميع سواسية أمام الله تعالى، لذا ينبغي تعميق الأخوَّة الإنسانيّة.

ي. تربية الإنسان المصريّ على تقدير جهود علماء الدين والاقتداء بهم.

ك. غرس المسئوليّة العقديّة في عقل ووجدان الإنسان المصريّ.

٩. المجال (البيئيّ/ الصحيّ) وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا لتحقيق الاقتصاد الأخضر:

يمكن للقيم (البيئيّة/ الصحيّة) أن تسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ. توعية الإنسان المصريّ بمخاطر تلوث البيئة وضعف النظافة.

ب. توعية الإنسان المصريّ بالجوانب الصحيّة لتجنُّب تفشِّي بعض الأمراض.

ج. تبصير الإنسان المصريّ بزيادة الضوضاء بالبيئة.

د. توعية الإنسان المصريّ بخطر زيادة عدد السكان والكثافة السكانيّة.

هـ. تبصير الإنسان المصريّ بسوء التخطيط العمرانيّ.

و. تطهير ثقافة الإنسان المصريّ من انتشار البدع والخرافات البيئيّة.

ز. دفع الإنسان المصريّ للحفاظ على المساحات الخضراء.

ح. دفع الإنسان المصريّ للحفاظ على مياه الشرب من التلوث.

خامسًا: متطلبات التصوُّر المُقتَرَح

انطلاقًا من أن نظام التعليم أحد أنظمة المجتمع العربيّ، يؤثر فيها ويتأثر بها، وليس نظامًا مكتفيًا بذاته، لذا فإن تطوير النظام التعليميّ لن يتم إلا بتطوير البنى والنظم المجتمعيّة في جملتها، وعليه فإن تحقيق التصوُّر المُقتَرَح يتطلب توافر المتطلبات الآتية (القطب، ٢٠٠٨"ب"،١٠٣-١٠٥):

١. متطلبات عقديّة إيديولوجيّة، وتتمثل في:

- إتاحة فرص الحوار الدينيّ.
- احترام عقائد الآخرين.
- إشاعة الفضائل والأخلاق الكريمة، ونبذ الرذائل.

- الاعتزاز بالعقيدة الدينيّة، والدفاع عنها.
- التأكيد على المسئوليّة العقديّة.
- التأكيد على الوسطيّة والاعتدال.
- التأكيد على حُرّيَّة العقيدة.
- التسامُح الدينيّ.
- تقدير دور علماء الدين في حماية مقدسات المجتمع.
- حُرّيَّة ممارسة تعاليم وشعائر العقيدة.
- رعاية علماء الدين ماديًّا ومعنويًّا.
- نبذ التطرُّف والغلو في الدين.

٢. متطلبات ثقافيّة، وتتمثل في:

- تأكيد التبادُل الثقافيّ.
- تأكيد التسامح الثقافيّ.
- التأكيد على حوار الثقافات.
- تحقيق التلاحُم الثقافيّ المقنَّن مع الآخر.
- تحقيق التواصُل الثقافيّ.
- ترشيد التعامُل من التراث.
- التصدي لعمليّات التهميش الثقافيّ.
- التصدي لمشكلة الأميَّة.
- تطهير الثقافة من البدع والخرافات.
- الجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- حماية الخصوصيَّة الثقافيّة.
- رعاية المثقفين ماديًّا ومعنويًّا.
- نشر الثقافة الوطنيّة الأصيلة.
- نشر ثقافة الحوار.

٣. متطلبات أسريَّة اجتماعيّة، وتتمثل في:

- احترام الأعراف والتقاليد المجتمعيّة الأصيلة.
- الاهتمام بتكوين الأسرة وفق الضوابط المشروعة.
- التأكيد على الترابُط الأسريّ.
- التأكيد على المسئوليّة الاجتماعيّة.
- تحقيق التعاون والتكافُل الاجتماعيّ.
- تقدير قيمة ومكانة المرآة في المجتمع.
- تقنين العلاقات الاجتماعيّة على الاحترام والتقدير.
- التمسُّك بآداب السلوك الاجتماعيّ.
- حفظ الأنساب وفق الضوابط الشرعيّة.
- حماية النساء والأطفال ضد عمليّات الاستنزاف.
- رعاية الأسرة الضعيفة.
- الوعي بأن صالح المجتمع من صالح الأسرة.

٤. متطلبات سياسيّة، وتتمثل في ما يلي:

- إتاحة الحرّيّة السياسيّة.
- إتاحة فرص المعارضة المشروعة.
- احترام كرامة الإنسان.
- تأكيد مبدأ المساواة.
- تحقيق الاستقرار السياسيّ.
- توفير الحرّية السياسيّة.
- ضمان حقوق الفرد.
- العمل بالشورى.
- المصارحة والشفافيّة السياسيّة.
- نشر الوعي السياسيّ بالقضايا والحقوق والواجبات.

٥. متطلبات اقتصاديّة، وتتمثل في:

- إشباع الحاجات الأساسيّة للإنسان (مأكل، ملبس، مسكن).
- انخفاض تكاليف المعيشة.
- تشجيع الاستثمار.
- تشجيع الصناعة الوطنيّة.
- تقدير الأعمال الحرفيّة.
- توافُر فرص العمل.
- جودة الإنتاج.
- حماية الممتلكات الخاصة.
- رعاية الممتلكات والثروات العامة.
- زيادة الإنتاج.
- زيادة دخل الفرد.

٦. متطلبات علميّة وتكنولوجيّة، وتتمثل في:

- إتاحة فرص النقد العلميّ البناء.
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيّا.
- الإيمان بقيمة العلم في نهضة المجتمع.
- التأكيد على الأمانة والمسئوليّة العلميّة.
- التأكيد على المثابرة في طلب العلم.
- تحقيق التواصُل العلميّ بين علماء وأبناء المجتمع.
- التشجيع على استخدام المنهج العلميّ في التفكير.
- التشجيع على طلب العلم مدى الحياة.
- تقدير قيمة العلماء.
- تهيئة المناخ العلميّ الذي يشجع على الابتكار.
- رعاية النابغين والمبدعين والعلماء.

- نبذ التعصُّب العلميّ والفكريّ.

٧. متطلبات تربويّة وتعليميّة، وتتمثل في:

- الارتقاء بمستوى المعلم ماديًّا ومعنويًّا.
- تحقيق إلزاميّة التعليم.
- تحقيق مجانيّة التعليم.
- التشجيع على التعليم المستمر والتعليم الذاتيّ.
- التشجيع على التعليم مدى الحياة.
- التصدي لعمليّات الرسوب والتسرُّب من التعليم.
- التطوير المستمر للتعليم لترقية المجتمع.
- تقدير دور المعلم في بناء المجتمع.
- تنويع التعليم ليتواكب مع متطلبات العصر واحتياجات الأفراد.
- توفير فرص التعليم للجميع.
- مراعاة الفروق الفرديّة بين أفراد المجتمع التعليميّ.

٨. متطلبات بيئيَّة، وتتمثل في:

- الاعتدال في إشباع الشهوات.
- التأكيد على المسئوليّة البيئيّة.
- التأكيد على ممارسة التمارين الرياضيّة.
- تحقيق مجانيّة العلاج لجميع أفراد المجتمع.
- ترسيخ استخدام موارد وثروات المجتمع البيئيّة.
- التصدي لأعمال الخرافات والشعوذة المضرة بالصحة والمجتمع.
- التوعية بالأمراض وطرائق الوقاية منها.
- توفير التطعيمات الطبيّة للأمراض المعديّة.
- الحفاظ على مصادر المياه، وترشيد استخدامها.
- حماية الموارد البيئيّة.

- زراعة الصحراء، ومكافحة التصحر.
- مكافحة الأمراض الوبائيّة.
- مكافحة التلوث البيئيّ.
- نبذ العادات البيئيّة والصحيّة الخاطئة.
- هندسة البيئة وتجميلها.

سادسًا: آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المُقترَح

يُواجه العالم اليوم كثيرًا من التحديات التي تعترض مسيرة حياته، ويعاني من تغيُّرات سريعة طرأت على شتى مناحي الحياة الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة، والتربويّة، مما جعل من الضروريّ على المؤسَّسات التعليميّة على اختلاف مراحلها أن تواجه هذه التحديات بتبنِّي وسائل تربويّة وأنماط مناسبة، ولكي تقوم المؤسَّسات التعليميّة بدورها في بناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا في ضوء الاقتصاد الأخضر يجب عليها تحقيق ما يلي:

أ. تكريس المفهوم العلميّ للاقتصاد الأخضر لدى الطالب، وتوعيته بمبادئه وأسسه، وإكسابهم المعارف والمهارات الأساسيّة التي تؤهلهم لتحقيقه.

ب. توعية الطالب بوسائل وأدوات وضوابط التفكير العلميّ للوصول إلى المعرفة الصحيحة، وكذلك بالمهدِّدات التي تعوق التفكير العلميّ السليم، والحرص على تنويع المصادر العلميّة والمعرفيّة التي يمكن من خلالها حصول الإنسان على المعلومات والمعارف المطلوبة للتحصيل العلميّ.

ج. أن تقوم المدرسة بدورٍ فعّالٍ في توعية الطالب بالتحديات الاقتصاديّة والبيئيّة وكيفيّة التصدي لها.

د. عقد لقاءات وندوات لمناقشة بعض القضايا المختلفة العالميّة والمحليّة والتي تؤثر على أفكار الطالب مثل: العولمة، الخصخصة، الاستثمار الاجنبيّ، مفهوم التنمية، الاقتصاد المصريّ، الاقتصاد الإسلاميّ، الأزمة الماليّة العالميّة.

هـ. تفعيل دور الإرشاد النفسيّ والاجتماعيّ في التعامُل والتفاعُل مع الإنسان المصريّ في كيفيّة مواجهة التحديات البيئيّة المختلفة والتأكيد على القيم الاقتصاديّة المختلفة مثل

التوسُّطُ والاعتدال في الإنفاق، الاقتصاد وحُسن التدبير، تحريم الإسراف والتبذير، التكافُل الاجتماعيّ، تحريمُ التعامُلات الرِّبويَّة والاحتكار وغيرها من القيم التي تحفظ بقاء واستقرار المجتمع المصريّ.

و. حث الطالب على تحمُّل المسئوليّة تجاه المجتمع، ومن ثم المشاركة في تحقيق الاقتصاد الأخضر، حيث تكسب المدرسة الطالب ما يحتاج إليه من معلومات وقيم ومهارات حتى يتسنى له معرفة حقوقه وواجباته تجاه مجتمعه، من خلال المشاركة الجادة في المدرسة والمجتمع الذي يعيش فيه.

ز. مُساعدة الطالب المصريّ على التخلُّص من الحفظ والتلقين، وإكسابهم الإبداع والابتكار، والنقد الموضوعيّ والنقد الذاتيّ، واستخدام التفكير العلميّ في حل المشكلات، وفي اتخاذ القرارات، واستخدام التفكير العلميّ –أيضًا– في كيفيّة التخطيط للمستقبل، وإكسابهم مهارات الحوار والمناقشة واحترام الرأي الآخر، ومهارات التفكير الابتكاريّ، وغرس قيم الانتماء فيهم.

ح. تعليم الطالب كيفية الاعتماد على الذات، وزيادة الثقة بالنفس، والشعور بالمسئوليّة تجاه البيئة.

ط. إجراء مسابقات توعويّة وتثقيفيّة للطلاب حول كيفيّة مواجهة التحديات العالميّة والمحليّة، وإقامة المعارض التربويّة التي تؤكد على أهمية الاقتصاد الأخضر والمحافظة على البيئة.

ي. تنظيم زيارات طلابيّة للمعالم الحضاريّة، ولقاء للطلاب المتميزين مع القيادات الوطنيّة، وتنظيم محاضرات وندوات لعدد من العلماء مع الطلاب والمعلمين عن أهمية الولاء والانتماء.

ك. إعداد الكوادر الفنيّة (الموارد البشريّة) القادرة على العمل والإنتاج، والمؤهلة تأهيلًا علميًّا وتقنيًّا وإداريًّا.

ل. ربط التعليم بالبيئة بما يؤدي إلى جعل العمل بالريف أكثر جاذبيّة من الهجرة إلى المدينة؛ أي الانتقال بالتعليم من مجرد إشباع حاجات المواطنين الحالية إلى إشباع تطلعاتهم المستقبليّة.

م. ربط التعليم بالعمل، بأن يتلقى المتعلم في مراحل تعليمه المختلفة تدريبات حرفيّة ومهنيّة بجانب دراسته النظريّة أو بالأصح اعتبار العمل ومقوماته وأدواته مواقف تعليميّة كدروس اللغة والرياضيّات.

كما يمكن أن تسهم المؤسَّسات التعليميّة في نشر الوعي بالاقتصاد الأخضر من خلال اتسام المناخ والبيئة المدرسيّة بمواصفات معينة مثل: دور المعلم، والإدارة المدرسيّة، والمناهج الدراسيّة، والأنشطة، والمكتبة المدرسيّة، والمناخ المدرسيّ، وطرائق التدريس، والتقويم، كما يلي:

أ. **المعلم:**

يُعَدُّ المعلم من أهم الركائز التي تعتمد عليها المدرسة في بناء شخصيّة الطالب المصريّ، وتقويم سلوكيّاتهم وتعديل أفكارهم واتجاهاته، لذا كان من الضروريّ تفعيل أدواره في تعزيز الاقتصاد الأخضر وبناء الطالب إيكولوجيًّا للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، ولكي يقوم المعلم بنشر الوعي بمفهوم الاقتصاد الأخضر وبناء الطالب إيكولوجيًّا يجب توافرالآتي:

- أن يلم المعلم برؤية ورسالة المدرسة وما تتضمنه من مفاهيم وقيم متعلقة بالاقتصاد الأخضر والممارسات المُعَبِّرة عن هذه القيم.
- أن يؤمن بإمكانية التحكُّم في معطيات البيئة الطبيعيَّة من خلال التخطيط، وتطبيق المنهج العلميّ، والأخذ بالأساليب التكنولوجيّة الحديثة.
- التدريب المستمر للمعلم لتطوير أدائه ورفع كفاءته، بما يضمن تناوله للقضايا المعاصرة والأحداث الجارية بشكلٍ مبتكر وبعقليّة واعية ومدركة لخطورة الأوضاع التي تمُرُّ بها البلاد.
- ربط المعلم موضوعات المناهج التعليميّة التي يقوم بتدريسها بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الاقتصاديّة والبيئيّة المعاصرة، لإيضاح كيفيّة مواجهتها.

- أن يحرص على إكساب الطالب المصريّ قيم: النظافة، والوقاية، واستثمار وقت الفراغ، والتذوق الجماليّ والترشيد البيئيّ، والتنظيم البيئيّ، ومكافحة التلوث، والحفاظ على آثار المجتمع ومتنزهاته، وغيرها من قيم الهويّة البيئيّة.
- المساهمة في تطوير الأنشطة الطلابيّة وتعديل لوائحها، والإشراف عليها، وتوعية المسئولين عنها بإبراز الأنشطة التي تساهم في تحقيق التربية البيئيّة السليمة للطلاب.
- تعزيز الولاء والانتماء للطلاب وإرساء مفاهيم المواطنة.
- أن يحرص المعلم على استخدام الطرائق والأساليب التعليميّة التي تخاطب العقل والفكر، والتي تنمي القدرات العقليّة، مثل أسلوب المناقشة والحوار، وأسلوب حل المشكلات، وطريقة العصف الذهنيّ، وطريقة التعلم التعاونيّ، وأن ينمي لدى الإنسان المصريّ مهارات التعلم الذاتيّ.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تسمح بالتواصُل بين الطالب المصريّ ومؤسَّسات المجتمع المختلفة، بهدف تحقيق التنمية البيئيّة للمجتمع وتوعيتهم بكيفيّة المساهمة في تقدُّم المجتمع.
- حث المعلم القيادات على تنظيم اللقاءات العلميّة التي تهتم بمناقشة سبل تحقيق الاقتصاد الأخضر داخل المجتمع المدرسيّ.
- العمل على إشاعة ثقافة الحوار بينه وبين الطلاب، وإفساح المجال لآرائهم وتوجهاتهم ومناقشتهم بصدر رحب وتقبُّل الرأي الآخر.
- أن يدرك المُعلم أن بناء الإنسان مسئوليته بجانب المؤسَّسات الأخرى، وأنها أكبر من مهام رجل الأمن لحماية المجتمع .
- مشاركة المعلم مع القيادات في إعداد كتيبات للمُعلمين والعاملين، يتم فيها إبراز مفاهيم وقيم الاقتصاد الأخضر والتربية البيئيّة والممارسات السلوكيّة المُعَبِّرة عنها والتي يجب الالتزام بها.
- أن يكون المعلم مخلصًا في قوله وعمله وأن يتحلى بالصبر وسعة الصدر؛ لأنه يريد أن يربي الطالب على الوسطيّة والاعتدال ومعالجة الغلو والتفريط.

- تشجيع الطالب نحو المشاركة الفاعلة في تنظيف البيئة، وتشجيرها، وتخليصها من الملوثات الماديّة الضارة، وحثه على التخلِّي عن العادات البيئيّة الضارة.
- تشجيع الطالب على أن يتسلح بالأسلوب العلميّ في الكشف عن أسرار الطبيعة واستثمارها.
- غرس المسئوليّة البيئيّة في عقل ووجدان الطلاب.
- تشجيع الطلاب على ترشيد استهلاك موارد البيئة.
- تشجيع الطلاب على الحفاظ على مصادر المياه النقيّة الصالحة لاستخدامات الإنسان.
- تحفيز الطلاب للمشاركة في مواجهة التلوث البيئيّ.
- دفع الطلاب نحو ممارسة الرياضة البدنيّة.
- توعية الطلاب بطرائق الوقاية من الأمراض.
- تدريب الطلاب على حُسن التعامُل مع البيئة بمكوناتها.
- تدريب الطلاب على التذوُّق الجماليّ للبيئة، والمحافظة على المعالم الأثريّة والتاريخيّة.

مما سبق يمكن القول إن المعلم يؤدي دورًا مُهمًّا في بناء الطالب المصريّ إيكولوجيًّا والمساهمة في تحقيق التربية الاقتصاديّة والبيئيّة، وبالتالي فإن عليه أن يدرك الآثار المترتبة على أقواله وأفعاله وسلوكيّاته على الطالب.

ب. الإدارة المدرسيّة:

تضطلع الإدارة المدرسيّة بمسئوليّة كبيرة حول تنمية عقول الطلاب وتحقيق التربية الاقتصاديّة في ظل التحديات المعاصرة؛ وذلك لما لها من دورٍ كبير في تبنّي إستراتيجيَّات وسياسات تعليميّة وأساليب من شأنها ترسيخ وتعزيز مفاهيم الاقتصاد الأخضر داخل البيئة المدرسيّة، ولكي تقوم الإدارة المدرسيّة بنشر الوعي بالاقتصاد الأخضر وبناء الطالب إيكولوجيًّا يجب تحقيق الآتي:

- تنظيم لقاءات علميّة وعقد دورات تدريبيّة للمعلمين؛ لإكسابهم أساليب ومهارات تربويّة يستطيعون من خلالها تحقيق البناء الإيكولوجيّ للطالب للمساهمة في تحقيق الاقتصاد الأخضر.

- الاهتمام بتناول القضايا البيئيّة والمشكلات التي تتعرض لها البيئة من خلال طرحها في عديد من الندوات والمؤتمرات من أجل التوعية.
- حث الطالب على الزيارات الميدانيّة للمؤسَّسات المجتمعيّة بما ينمّي الإحساس بالانتماء الوطنيّ والمسئوليّة لديهم ويسهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة.
- الاستعانة بخبراء في مجال التربية والاجتماع والإعلام لنشر البرامج التثقيفيّة الخاصة بالاقتصاد الأخضر والتربية البيئيّة، ودعوة بعض الشخصيّات البارزة ذات الفكر المعاصر والمعتدل وخاصة من رجال الفكر والسياسة والدين لمناقشة الطلاب في قضايا ومشكلات مجتمعهم.
- تكوين الاتجاهات الإيجابيّة للطالب نحو النظافة الشخصيّة الظاهرة والباطنة، والتمسُّك بالعادات الصحيّة السليمة من التلوث، وحُسن استثمار موارد البيئة.
- توعية القائمين على إدارة المؤسَّسات التعليميّة –بمختلف مستوياتهم– أن الإدارة جزء من العمليّة التعليميّة والتربويّة، وأنها ليست مجرد وسيلة لتسيير الأمورالإداريّة فقط، بل هي أحد جوانب العمليّة التربويّة شأنها في ذلك شأن المدرسين، والمناهج الدراسيّة، وطرائق التدريس، والأنشطة وغيرها، وأن لها دورًا مهمًّا في تحقيق الاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة.
- تشجيع الطلاب على المحافظة على البيئة من خلال الحد من المخاطر البيئيّة والمشكلات التي تتعرض لها البيئة.
- أن تشعر وتتحمل الإدارة المدرسيّة المسئوليّة تجاه الطلاب المصريّين، باعتبار أن هؤلاء الطلاب قادة المستقبل، وأن هذه المسئوليّة لا بُدّ وأن تكون نابعة من حسٍّ دينيّ ووطنيّ.
- أن تحرص الإدارة المدرسيّة على تغيير السلوك البيئيّ من خلال رفع الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر.

- تشجيع الطلاب نحو التعامُل الرشيد مع موارد الطبيعة والحفاظ عليها وحمايتها مما يتهددها من أخطار.
- تشجيع الطلاب على استثمار وقت فراغهم في نظافة البيئة وتجميلها.
- توعية الطالب بأنه مسئول عن مصيرة البيئيّ.

ج. المناهج المدرسيّة

للمنهج الدراسيّ دور كبير في صياغة شخصيّة المتعلم، وتربيته على الحفاظ على البيئة، وتنمية روح الوطنيّة لدى الطالب، ويأخذ المنهج التعليميّ الناضج بعين الاعتبار كل ما يطرأ على المجتمع من مواقف ومشكلات، وخاصة المشكلات الاقتصاديّة والبيئيّة، ويعمل على إيجاد الحلول لها، ولكي تقوم المناهج المدرسيّة بنشر مفهوم الاقتصاد الأخضر وبناء الإنسان المصريّ إيكولوجيًّا يجب الآتي (شحاته، ٢٠٠٩، ٧٩):

- أن تكون منبثقة من طبيعة حياة المجتمع وحاجاته ومتطلباته، ومحققة لآماله وتطلُّعاته، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت متوافقة مع عقيدة وفكر المجتمع، ومتناسقة مع نُظمه وتوجهاته، ومنسجمة مع آماله وطموحاته، وغير متعارضة أو مُصادمة لثقافته وأهدافه وآماله وطموحاته.
- أن تتناول المقررات الدراسيّة أهم القضايا الاقتصاديّة والبيئيّة العالميّة والمحليّة وتوضح كيف يمكن مواجهتها من خلال تحقيق التربية الاقتصاديّة والبيئيّة للطلاب.
- التأكيد على ضرورة النظرة الشموليّة – التكامُليّة لقضايا البيئة في المقررات الدراسيّة.
- تزويد الطالب المصريّ بمجموعة من المعلومات والمعارف حول البيئة وعناصرها، ومواردها الطبيعيَّة المتجددة وغير المتجددة، وعلاقتها بالصحة العامة للإنسان، وتزويدهم بمعلومات حول بعض الأمراض وأسبابها وطرائق الوقاية منها.
- تزويد الطلاب بالمهارات الأساسيّة التي تمكِّنهم من العيش بسلامٍ ووئام في مجتمعاتهم.
- إكساب الطلاب قيم الاعتدال والتوازُن في استخدام كل مظاهر البيئة المحيطة بهم.
- تكوين العقليّة المتفتحة التي تؤمن بأهمية التطوير وحتميَّته ولا تتمسك بالقديم لمجرَّد أنها ألفته وتعوَّدت عليه.

- تناول المقررات الدراسيّة لقضايا مهمة مثل تقنين معدلات الزيادة السكانيّة، ترشيد استخدام الموارد البيئيّة وتوافُر الأخلاقيّات البيئيّة.

د. الأنشطة الطلابيّة

يُشكِّل النشاط المدرسيّ داخل المدرسة مقومًا أساسيًّا من مقومات الحياة المدرسيّة، وله أهداف تربويّة وثقافيّة واجتماعيّة ونفسيّة وترويحيّة، ويُعَدُّ فرصة جيدة لكي يمارس الطلاب المصريّون من خلاله أدوارًا اجتماعيّة تساعدهم على بناء شخصيّاتهم وإعدادهم للحياة الحقيقيّة خارج أسوار المدرسة، ولكي تقوم الأنشطة المدرسيّة بنشر الوعي بمفهوم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التربية البيئيّة للطلاب يجب تحقيق ما يلي:

- تشجيع الطالب المصريّ على الانضمام إلى نظام الأُسر لتحقيق نموه الذاتيّ، والإبداع بما يمكِّنه من تحقيق المواطنة الصالحة من خلال حُسن استثمار موارد البيئة الطبيعيَّة (المتجددة وغير متجددة).
- التأكيد من خلال ممارسة الأنشطة على أن التوازُن البيئيّ هو السبيل إلي حماية البيئة وبقائها.
- عقد ندوات وورش عمل للمسئولين ورجال التربية والاقتصاد؛ للتعريف بالاقتصاد الأخضر وأهميته، ومناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته، وإبراز القيم الإيجابيّة التي تحقِّق تنمية المجتمع وتمكِّنه من مواجهة مشكلاته الاقتصاديّة والبيئيّة.
- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الطلاب في ممارسة الأنشطة المختلفة، مما يساعدهم على إعمال عقولهم.
- إقامة معسكرات طلابيّة لزيارة معالم الوطن المختلفة، والتأكيد على رُقي الحضارة والتراث المصريّ الأصيل مما يحفظنا من التبعيّة الحضاريّة ويحفظ الأمن البيئيّ.
- ممارسة الأنشطة التي تعمل على تقدير مصادر البيئة الطبيعيَّة والمحافظة عليها من الإهدار والاستنزاف.
- ممارسة الأنشطة التي تعمل على تنمية مشاعر الولاء والاعتزاز والانتماء لمصر والحفاظ عليها.

- ممارسة الأنشطة التي تكسب الطالب مهارات تجميل البيئة، ومهارات استثمار وقت الفراغ في ممارسة التمارين الرياضيّة والهوايات النافعة.
- تدعيم الالتزام بتشريعات حماية البيئة، والمسئوليّة عن تنفيذها.
- توجيه ممارسة الأنشطة نحو نبذ العادات والتقاليد والمعتقدات البيئيّة الخاطئة.
- توجيه ممارسة الأنشطة نحو تبنِّي إستراتيجيَّات لمواجهة مخاطر تلوث البيئة وحمايتها.

هـ. المكتبة المدرسيّة

تُعَدُّ المكتبة المدرسيّة من أهم الوسائل التي تسهم في تكوين وإعداد الطالب عِلميًّا وثقافيًّا بما تشمله من مقتنيات ومصادر ثقافيّة وعلميّة متعددة ومتنوعة، مما يتيح أمام الطالب المصريّ المتردد عليها الفرص الكافية لتنمية خبراته ومعارفه الثقافيّة والفكريّة في المجالات المختلفة العلميّة والأدبيّة والفنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، مما يسهم في صقل ملكات الطالب المصريّ وتنمية قدراته على التفكير السليم والابتكار والإبداع وتكوين شخصيّته وتطوير سلوكيّاته، وبالتالي فلها دورٌ كبيرٌ في إكساب الطالب المعارف والقيم والاتجاهات التي تتعلق بالاقتصاد الأخضر، ولكي تقوم المكتبة المدرسيّة بنشر الوعي بالاقتصاد الأخضر وتحقيق التربية الاقتصاديّة للطلاب يجب مراعاة الآتي:

- زيادة الميزانيّة المخصَّصة للمكتبات المدرسيّة، ولا ينصب كل الشراء للكتب الأكاديميّة في التخصصات المختلفة فقط، بل جعل الكتب التي تتناول القضايا الفكريّة والثقافيّة والاقتصاديّة والبيئيّة جزءًا مهمًّا من شراء الكتب السنويّة للمكتبات المدرسيّة.
- إقامة معرض للكتاب بأسعار تناسب الطالب المصريّ على أن يخصَّص به نسبة عالية من الكتب التي تعالج التحديات الاقتصاديّة والبيئيّة.
- تزويد المكتبات المدرسيّة بالكتب والمجلات والدوريّات التي تتناول الأحداث والقضايا التي تمُرُّ بالمجتمع، وذلك بما يتماشى مع الاتجاهات القوميّة؛ حفاظًا على وحدة الفكر، وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف القوميّة للمجتمع.
- أن تقوم المكتبة بتوزيع مطويّات فكريّة وثقافيّة على الطالب المصريّ المتردد عليها، توضح أهم التحديات الاقتصاديّة والبيئيّة وكيفيّة مواجهتها.

- عقد ورش عمل لمناقشة قضايا المجتمع البيئيّة المعاصرة، وكيفيّة مواجهتها.

و. إستراتيجيَّات التدريس الحديثة

التدريس من أهم وظائف المدرسة، عن طريقه يمكن نقل المعرفة والاستفادة منها، وبه يتم التفاعُل بين المُعلمين والطالب المصريّ، لما لهذا التفاعُل من أهمية في تنمية شخصيّات الطالب المصريّ وتعميق انتمائهم للمُعلمين والمدرسة، كما أن للتدريس في الحياة المدرسيّة أدوارًا مهمَّة، وتتميز بمقومات عديدة لا بُد أن يعرفها المدرسون على اختلاف تخصصاتهم، فهو يزودهم بخبرات شتى ويفتح أمامهم آفاق النقاط والأفكار الجديدة وانطلاق أفكار مبتكرة، ومناقشتها مع طلابهم تثير في الواقع مشكلات جديدة، كما يسهم في التكوين المهنيّ للمعلم، فهو عندما يقرأ أجوبة طلابه في الامتحانات قراءة فاحصة سيجد فيها ما يوجِّهه إلى مادة للمناقشة في دروسه، كما أنه من خلال هذه المادة يمكن إعادة النظر في بعض أفكاره (الخميسي، ٢٠٠٢، ٢٧)، ولكي تقوم إستراتيجيَّات التدريس الحديثة بنشر الوعي بالاقتصاد الأخضر يجب مراعاة الآتي:

- ضرورة التحديث والتطوير في إستراتيجيَّات التدريس الحديثة.
- التنوُّع في إستراتيجيَّات التدريس الحديثة وعدم الاقتصار على طريقة بعينها.
- الحرص على الربط بين الدراسات والقضايا النظريّة والواقع المعاصر وكيفيّة مواجة تحدياته الاقتصاديّة والبيئيّة المختلفة.
- تشجيع الطالب نحو الحفاظ على البيئة وأن يكون ذو ضمير بيئيّ، يُعَدُّ رقيبًا على اتجاهاته وسلوكيّاته نحو البيئة.
- التأكيد على حُسن استثمار وسائل وآليات التكنولوجيا.
- تشجيع الطلاب على معرفة مشكلات البيئة وأبعادها، وحثهم على الرغبة في حلها.
- تدريب الطالب المصريّ على الاقتصاد وترشيد الاستهلاك.
- توجيه الطالب إلى الأخذ بالتخطيط العلميّ في كل شئون الحياة.
- دفع الطالب نحو الحفاظ على ممتلكات المجتمع وتنميتها.
- تشجيع الطلاب على تقدير مجهود العلماء في حماية البيئة من التلوث، وكذا دورهم في البحث عن مصادر بديله للطاقة وغيرها.

- تشجيع الطلاب على رفض تشويه البيئة وتدميرها.

ز. التقويم:

يرتبط مفهوم التقويم بالنظرة التكامُليّة للإنسان باعتبار الشخصيّة الإنسانيّة وحدة متكاملة تحتاج إلى تعدُّد وتنوُّع عند تقويمها، ولكي يقوم التقويم بدوره في تحقيق البناء المتكامل للطالب يجب مراعاة الآتي:

- أن تقوم المدرسة بالتقويم المستمر لكل ما يتم إنجازه من دورات ولقاءات وفعاليّات، والتحديد الدقيق لما أسفرت عنه هذه اللقاءات والندوات التي تتعلق بالقضايا الاقتصاديّة والبيئيّة العالميّة والمحليّة، والحرص على التطوير والتجديد المستمر لذلك.
- تكريس المفهوم العلميّ للاقتصاد الأخضر والتربية البيئيّة لدى لدى الطالب المصريّ، وتوعيته بمبادئه وأُسُسه في الإسلام، وإكسابه المعارف والمهارات الأساسيّة التي تؤهله لتحقيقهما.
- توعية الطالب المصريّ بوسائل وأدوات وضوابط التفكير العلميّ للوصول إلى المعرفة الصحيحة، وكذلك بالمهددات التي تعوق التفكير العلميّ السليم، وكذلك الحرص على تنويع المصادر العلميّة والمعرفيّة التي يمكن من خلالها حصول الإنسان المصريّ على المعلومات والمعارف المطلوبة للتحصيل العلميّ.
- أن تأخذ المدرسة –في سبيل تحقيق الاقتصاد الأخضر والتربية البيئيّة بين طلابها– بمبادئ التخطيط العلميّ، وهي في سعيها نحو تنفيذ هذه الخطط والتصوُّرات تعتمد على عدد من الأساليب والإجراءات العلميّة، ثم بعد ذلك تقوم بعمليّات التقويم والمراجعة لتعديل مسار أي خلل قد يحدث.
- استمرارية التقويم الذاتيّ بصفة دوريّة وأن تعتمد عمليّة التقويم على الموضوعيّة في القياس، سواء أكانت كمّيّة أو نوعيّة أو الاثنين معًا، وتحديد جوانب القوة والضعف في الأداء الكليّ للمدرسة.
- أن تقوم المدرسة بدور فعَّال في توعيّة الطالب المصريّ بخطورة الضرر بالبيئة وعدم المحافظة على خيراتها.

- التحقق من ربط العلم بالعمل، فالعلم النافع أساس الحياة الرشيدة الصالحة والعمل بهذا العلم هو الذي يقيم الحياة ويمنحها البقاء والاستمرار والتطوُّر.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بما يأتي:

- أن تتضمن المقررات الدراسيّة في نظام التعليم ككل القيم والمعتقدات الإيكولوجيّة وكذا الاتجاهات والميول التي توجه الإنسان نحو الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- تحفيز الطلاب للحفاظ على البيئة التي يعيشون فيها وذلك من خلال مساهمتهم الفعَّاله وتنمية مهاراتهم بالمشاركة في حملات: تشجير المجتمع، نظافة الشوارع، العناية بالمباني الأثريّة القديمة... إلخ.
- تدريب المعلمين من خلال برامج التدريب المختلفة والتي تعقدها الأكاديميّة المهنيّة للمعلمين وكليات الإعداد على تطبيق الأساليب التي تعتمد على التدريب والممارسة، كالأسلوب العلميّ في حل المشكلات عن طريق تدريب الإنسان المصريّ على الخطوات العلميّة لحل المشكلة، وأسلوب التنافُس الذي يقوم على تحفيز الإنسان المصريّ على الاقتداء والمنافسة في أعمال الخير.
- تصميم مقررات دراسيّة تحت مسمَّى (الاقتصاد الأخضر)، حيث يتم تدريس الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر ضمن محتوى المناهج التعليميّة، وأن تعمل المناهج والمقررات الدراسيّة على توسيع دائرة الكيفيّة التي يمكن للطالب من خلالها الحصول على المعلومات والمعارف العلميّة والمعرفيّة .
- تضمين أهداف البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في أهداف التعليم العام.
- تنمية وعي الطلاب بمقومات البناء الإيكولوجيّ لمجتمعهم وذلك من خلال عمل زيارات ميدانيّة للمناطق الأثريّة التي تشع أصالة الحضارة المصريّة حتى يمتلك الطلاب مقومات البناء الحضاريّ.
- ضرورة تبنّي الدولة لمشروع (نحو مجتمع آمن اقتصاديًّا وبيئيًّا)، يشارك في بلورة معالمه وإرساء أُسُسه وتحديد برامجه علماء الأزهر الشريف وخبراء التربية ورموز الفكر

والثقافة ورجال الاقتصاد، وأن تسعى فلسفة مؤسَّسات التربية إلى إتاحة الفرصة والمجال لتطبيق وتفعيل آليات وعمليّات هذا المشروع.

- عقد دورات تدريبيّة للمعلمين لزيادة نموهم المعرفيّ في قضايا الاقتصاد الأخضر المعاصر، وتبصيرهم بأهم أدوارهم والطرائق والأساليب التي يجب استخدامها في تحقيق الاقتصاد الأخضر والتربية الاقتصاديّة.
- عمل برامج توعية ثقافيّة عن الحضارة المصريّة عبر وسائل التواصُل الاجتماعيّ المختلفة حتى يتحقق ربط الإنسان المصريّ ببيئته التي تكونت عبر التاريخ.
- وضع خطة زمنيّة شاملة تتكامل فيها أدوار جميع عناصر مؤسَّسات التنشئة الاجتماعيّة داخل وخارج المدرسة لتحقيق قيم الاقتصاد الأخضر.

قائمة المراجع

إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠١). *المنهج التربويّ العالميّ.. أُسُس تصميم منهج تربويّ في ضوء التنوُّع الثقافيّ*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

أبوالسعد، ساندي صبري، وآخرون (٢٠١٧). *الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول دراسة حالة مصر*، برلين: المركز الديمقراطيّ العربيّ للدراسات الإستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

أحمد حسن، وعمرو مصطفى (٢٠٢٢). تصوُّر مُقترَح لدور تعليم الكبار في دعم التحوُّل نحو الاقتصاد على ضوء أهداف التنمية المستدامة، *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس. العدد (٤٦)، الجزء (٢)، ص ص ٤٣٧-٥٣٨.

الأمم المتحدة (٢٠٠٥). *الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. دليل للمؤسَّسات الوطنيّة لحقوق الإنسان.* سلسلة التدريب المهنيّ. العدد (١٢). مكتب الأمم المتحدة مفوضيّة الأمم المتحدة لحقوق حقوق الإنسان.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠١٢). *الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربيّة.*

الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) (٢٠١١). *الاستعراض الإقليميّ لمؤسَّسات التنمية المستدامة فى المنطقة العربيّة*، نيويورك، ص ص ٩٠- ٩٦.

بسيوني، آمال ضيف (٢٠٢٠). *دور البحث العلميّ كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضرلتحقيق التنمية الاقتصاديّة.* المؤتمر العلميّ الرابع لكلية التجارة بجامعة طنطا.

بكدي، فاطمة (٢٠١٩). *الاقتصاد الأخضر من النظريّ إلى التطبيق.* عمان: مركز الكتاب الأكاديميّ.

بنوان، هبة إبراهيم (٢٠٢٢). الجامعة وتمكين الانتقال للاقتصاد الأخضر في ضوء الإستراتيجيّة الوطنيّة لتغيُّر المناخ ٢٠٥٠م.. تصوُّر مُقترَح. *مجلة البحث العلميّ في التربية*. كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. العدد (٢). المجلد (٢٣).

جمال الدين، نجوى يوسف، وأحمد، سمير أكرم، وحسن، محمد حنفي (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر.. المفهوم.. والمتطلبات في التعليم. القاهرة: *مجلة العلوم التربويّة*، المجلد (٢٢). العدد (٣)، ص ص ٤٢٩-٤٥٣.

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٦). الدورة الثانية. نيروبي، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦البند ٤ (ح) من جدول الأعمال المؤقت. *المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئيّة الدوليّة: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*. تقرير المدير التنفيذيّ

القرار ١٠/١: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئيّة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

خشبة، سامي (٢٠٠٦). *مصطلحات الفكر الحديث*. القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب. الجزء (٢).

الجندي، ياسر، وهلال، عصام الدين، والمنوفي، محمد، والقطب، سمير، وغازي، رجاء، وزايد، أميرة (٢٠١٠). *التربية وقضايا العصر*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

الحبيب، ثابتي، ونصيرة، بركنو (٢٠١٤). *دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر*، الملتقى الدوليّ حول التقليل من سياسات الفقر في الدول العربيّة في ظل العولمة، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٨ و٩ ديسمبر.

حسن، عمرو مصطفى (٢٠٢٢). تصوُّر مُقترَح لدور تعليم الكبار في دعم التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر على ضوء أهداف التنمية المستدامة. *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس. العدد (٤٦). الجزء (٢). ص ص ٤٣٧-٥٣٨.

الحناوي، محمد صالح (١٩٩٥). *إطلالة على سوق الأوراق الماليّة المصريّة*. ملحق . الأهرام الإيكولوجيّ.

الخميسي، السيد سلامة (٢٠٠٢): *المعلم العربيّ، بعض قضايا التكوين ومشكلات الممارسة المهنيّة*، القاهرة: دار الوفاء.

رياض، نادر (١٩٩٤). *حماية المستهلك ومواجهة الغش التجاريّ والصناعيّ*، ملحق الأهرام الإيكولوجيّ، وُزِّع مع العدد (٣١). اكتوبر.

السخاوي، محمد (١٩٩٤). ضوابط تحكم صياغة مشروع قانون العمل. القاهرة: *مجلة منبر الشرق*. العدد (٤). المركز العربيّ الإسلاميّ للدراسات. يوليو.

السمالوطي، إقبال الأمير (١٩٩٤). *التخطيط الاجتماعيّ*. القاهرة: مكتبة عين شمس.

السواط، طلق عوض الله، وسندي، طلعت عبدالوهاب، والشريف، طلال مسلط (١٤٢٨). *الإدارة العامة: المفاهيم – الوظائف – الأنشطة*. جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.

السيد، السيد عبدالعاطي (١٩٨٥). *الإيكولوجيّا الاجتماعيّة مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع*، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

السيد، عبدالعاطي السيد (١٩٩٠). *الإنسان والبيئة*. الإسكندريّة: دار المعارف الجامعيّة.

السيد، محمود، وحسن، علي سعد، وعمار، سالم (٢٠٢١). معجم *مصطلحات العلوم التربويّة والنفسيّة*. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

شحاته، حسن (٢٠٠٩): *تصميم المناهج وقيم التقدُّم في العالم العربيّ*، الطبعة (٢)، القاهرة: الدار المصريّة اللبنانيّة.

الشمري، هاشم مرزوك، وآخرون (٢٠١٦). *الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة*، عمان: دار الأيام.

عبد الحميد، خالد هاشم (٢٠٢٢). الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *المجلة العلميّة للبحوث والدراسات التجاريّة*. المجلد (٦٣). العدد (٢). ص ص ٣٩٩-٤٣٥.

العجمي، محمد (٢٠٠٣): التطور الأكاديميّ والإعداد للمهنة الأكاديميّة بالجامعات المصريّة بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، الجزء (١)، العدد (٥٢)، مايو.

عطية، فاطمة عبدالله محمد (٢٠١٥). عوامل زيادة الإنتاجيّة ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلاميّ. *المجلة العلميّة لقطاع كلية التجارة*. جامعة الأزهر. العدد(١٣).

علي، ذهبيّة سيد؛ وبلقاضي، الأمين (٢٠٢٣). التعليم الجامعيّ الأخضر في ظل متطلبات الاقتصاد الأخضر. *مجلة المشكلة الاقتصاديّة والتنمية*. المجلد (٢٠٢). العدد (١)، ص ص ١١٠- ١٢٠.

عمارة، أميرة محمد (٢٠١٣).*هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصاديّ في مصر*. بحوث اقتصاديّة عربيّة ٨. العددان ٦٣ . ٦٤. ص ص٧-٣١.

العياري، الشاذلي (٢٠٠٣). *التغيُّرات الاقتصاديّة وأثرها على العالم العربيّ*، ضمن حوارات في الفكر العربيّ المعاصر(٢). النهضة العربيّة الثانية: تحديات وآفاق، عمان: مؤسَّسة عبدالحميد شومان.

عيد، محمد صبري، وفوزي، أحمد محمد (٢٠٢١). دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠. كلية الحقوق جامعة الإسكندرية. *مجلة الحقوق للبحوث القانونيّة والاقتصاديّة*. المجلد (١)، العدد (١)، يوليو ٢.

الغزالي، محمد (١٩٩٣). *حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة*. الإسكندريّة: دار الدعوة.

فليه، فاروق عبدة، والزكي، أحمد عبدالفتاح (٢٠٠٤). *معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا*. الإسكندريّة:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

قاسم، حمادة محمد (٢٠٢٤). التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر :التجربة المصريّة. *مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة*. المجلد (٢٥). العدد (٣). يوليو. ص ص ١٠٦-١٦٠.

القطب، سمير عبدالحميد، وغازي، رجاء فؤاد (٢٠١٢). *المتطلبات السياسيّة لبناء الإنسان الحر في المجتمع المصريّ*. المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية (شبين الكوم) جامعة المنوفيّة" المتطلبات التربويّة في مصر بعد ثورة يناير". ١٩-٢٠ ديسمبر

القطب، سمير عبدالحميد (١٩٩٦). المتطلبات التربويّة لبناء الإنسان في المجتمع المصريّ. *رسالة دكتوراة*. كلية التربية. جامعة طنطا. فرع كفر الشيخ.

القطب، سمير عبدالحميد (٢٠٠١). التربية وإعادة البناء الإيكولوجيّ للإنسان المصريّ في فكر جمال حمدان "دراسة جيوبوليتيكيّة". *مجلة عالم التربية*. رابطة التربية الحديثة. ص ص ١٥٤-٢١١.

القطب، سمير عبدالحميد (٢٠٠٨"أ"). *مشكلات البيئة العالميّة وانعكاساتها على البيئة المحليّة "نحو متطلبات وآليات تربوية لحماية البيئة المصريّة"*. المؤتمر السنويّ الأول "العلوم الإنسانيّة وقضايا البيئة". كلية الآداب. جامعة الإسكندرية. ١٤-١٥ أبريل.

القطب، سمير عبدالحميد (٢٠٠٨"ب"). *التعليم وتأصيل هوية الطفل العربيّ في سياق تحديات الألفيّة الثالثة "إستراتيجيّة مقترحة"*. البحث الفائز بالجائزة الأولى لجائزة الشيخ خليفة العلميّة السادسة لعام ٢٠٠٧. (حماية الطفولة وقضاياها في البلدان العربيّة). مركز معلومات المرأة والطفل – البحرين.

القُطب، سمير عبدالحميد (٢٠٢٣). التربية وإعادة بناء الإنسان المصريّ في الجمهوريّة الجديدة. *سلسلة البحث في قضايا التعليم والتربية*. الكتاب الأول. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصريّة.

متولي، فؤاد بسيوني (١٩٩٠). *التربية والمشكلة الاقتصاديّة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة.

المجلس القوميّ للسكان (٢٠٢٣). الإستراتيجيّة الوطنيّة للسكان والتنمية (٢٠٢٣-٢٠٣٠). وزارة الصحة والسكان. جمهوريّة مصر العربيّة.

محمد، مديحة فخري محمود (٢٠١٧). تصوّر مقترح لدور الجامعات المصريّة في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربويّة. *المجلة التربويّة*. كلية التربية. جامعة سوهاج. العدد (٤٩)، ص ص ٢٥- ٨٥.

محمود، أيسم سعد محمدي (٢٠١٨). الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجُّه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجًا. *مجلة العلوم التربويّة*، المجلد (٢٦)، العدد(٤). ص ص ١-٨٢.

المركز القوميّ للبحوث التربويّة والتنمية (٢٠٢١). *تصوُّر مُقتَرَح لتطوير التعليم الفنيّ الصناعيّ في مصر في ضوء الاقتصاد الأخضر*.

مكتب العمل الدوليّ (٢٠١٣): مؤتمر العمل الدوليّ، الدورة ١٠٢، *التقرير الخامس: التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء*، جنيف.

النجار، فاطمة رمضان؛ والمدهون، صبري عبدالقادر (٢٠٢٣): متطلبات إثراء التربية الإبداعيّة في مؤسَّسات التعليم قبل الجامعيّ في ضوء إستراتيجيّة التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، *مجلة جامعة مطروح للعلوم التربويَّة والنفسيَّة*، المجلد (٤)، العدد (٦)، الجزء (٢)، أكتوبر.

نفادي، محمد صديق (٢٠١٧). الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبيّ "دراسة ميدانيّة بالتطبيق على البيئة المصريّة". *المجلة العلميّة لقطاع كليات التجارة*. جامعة الأزهر. العدد (١٧). يناير.

هارون، سمر (٢٠١٩). الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين. *مجلة البحوث الاقتصاديّة والمالية*، المجلد (٦)، العدد (٢). ص ص ٢٥٠-٢٧٥.

الهيتي، نوزاد عبدالرحمن (٢٠٢٢). الاقتصاد الأخضر: المبادئ والتطبيقات. *مجلة التربية*، السنة الأولى. العدد (٢٠٤)، ص ص١٢١ - ١٤٣.

هلال، عصام الدين، وحسن، طلعت عبد الحميد (٢٠٠٢). *علم اجتماع التربية المعاصر*. القاهرة: الأنجلو المصريّة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة: *الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠*

الإدارة العامة لاقتصاديّات البيئة ونظم الإدارة البيئيّة (٢٠١٦) Available at: *https://www.eeaa.gov.eg/ar-eg*

رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٢). *دور قطاع الخدمات في دعم الصناعة الوطنيّة*، ٣١يوليو متاح على الموقع الالكترونيّ https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7210

جمهوريّة مصر العربيّة، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، (٢٠٢٣). *https://www.goeic.gov.eg/ar/news/default/view/id/930*

بركات، أحمد (٢٠٢٣). *الاقتصاد الأخضر وسوق العمل: الفرص المستقبليّة للشركات والعمال* Available at: https://www.dwamk.com/articles, Jul 14

القرعيش، سمير (٢٠٢٢). تجارب الدول العربيّة في التحوُّل للاقتصاد الأخضر. *مجلة السياسة الدوليّة*. ٧-١١-٢٠٢٢/https://www.siyassa.org.eg/News/18402

هندي، رنا (٢٠٢٣). *مصر نحو مستقبل مستدام: تطوير القوى العاملة والانتقال إلى اقتصاد أخضر*، مذكرة سياسات، يوليو. متاح على الموقع: https://mecouncil.org/publication

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، https://www.unenvironment.org/interactive/domino-effect-biodiversity-loss-why-it-matters/?lang=AR

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة (٢٠٢٢). *الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة.*

الجنـــدي، حـــازم (٢٠٢٤). *بدايـــة جديـــدة.. مبـــادرة شـــاملة لبنـــاء الإنســـان وتنميـــة المجتمـــع* https://www.youm7.com/story/2024/9/23 Avilable at

وزراة البيئة (٢٠٢١). *موقع وزارة البيئة*، جهاز شئون البيئة، جمهوريّة مصر العربيّة.

الهيئة العامة للاستعلامات بجمهوريّة مصر العربيّة (٢٠٢٢). *جهود مصر لتعزيز الاقتصاد الأخضر*. الإثنين، ٢٧ يونيو، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story

United Nations Economic Commission for Africa, (2012). *A Green Economy in the Context of Sustainable Development and poverty Eradication: What are the Implications for Africa?* ddis Ababa; Ethiopia.

United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance, (2011). *Global Trends in Renewable Energy Investments: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy,* UNEP Collaborating Center for Climate& Sustainable Energy Finance. Available from: www.unep.org/pdf/BNEF global trends in renewable energy_investment_2011_report.pdf.